

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
شعبة: العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة
بعنوان:

أهمية تطبيق قواعد الحوكمة المالية على تحسين ربحية المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة "الشركة الوطنية للتأمين بإيليزي" خلال الفترة: 2022/2020

من إعداد الطالبين:

بوخالفة محمد التجاني

برجي خالد

نوقشت علنا بتاريخ 2024/05/22 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
نصر حميداتو	أستاذ محاضر قسم "ب"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر قسم "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا ومقررا
الأخضر عياشي	أستاذ محاضر قسم "أ"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
شعبة: العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة
بعنوان:

أهمية تطبيق قواعد الحوكمة المالية على تحسين ربحية المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة "الشركة الوطنية للتأمين بإيليزي" خلال الفترة: 2022/2020

من إعداد الطالبين:

بوخالفة محمد التجاني

برجي خالد

نوقشت علنا بتاريخ 2024/05/22 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
نصر حميداتو	أستاذ محاضر قسم "ب"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر قسم "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا ومقررا
الأخضر عياشي	أستاذ محاضر قسم "أ"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من استمدت منها قوتي واعتزالي بذاتي التي علمتني معنى الصمود

إلى والدتي الغالية أطل الله في عمرها

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق رضاه إلى من كان يدفعني قدما إلى الأمام إلى الإنسان

الذي اعتبره مدرستي الأولى في الحياة.

إلى أبي الغالي أطل الله في عمره

إلى من كانت سندي ورفيقة دربي في الحياة

زوجتي الغالية

محمد التجاني. ب

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى والدتي الغالية وإلى كل إخوتي وأخواتي

إلى صهري العزيز

إلى كل الأحبة والأصدقاء

إلى المرابطين في الأرض المقدسة فلسطين ..

خالد برجى

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا وقد تأذن بالزيادة لمن شكر

وأصلي وأسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم سيد البشر

بما أن شكر الناس من شكر الله، يطيب لنا اليوم وقد أتممتنا هذا العمل

بتقديم كلمة شكر إلى كل من ساعدنا على إتمامه.

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل " د. محمد العيد صلوح " والذي تفضل بالإشراف

على موضوعنا هذا ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه ولم يذخر جهدا في مساعدتنا في سبيل

أن يكون عملنا في المستوى المطلوب.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا وقدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

بعثت فينا روح الأمل والتفاؤل منذ بداية هذا العمل حتى إتمامه.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق قواعد الحوكمة المالية في تحسين ربحية المؤسسات الاقتصادية، حيث اعتمدت الدراسة على اظهار أهمية قواعد الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة، وقد تم إبراز ذلك من خلال التطرق الى الحوكمة وأثرها على الربحية في الجانب النظري، في حين تناولت الدراسة التطبيقية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين بإيليزي، ومدى التزامها بقواعد الحوكمة، وأثرهاته الأخيرة على الأداء المالي للشركة، وذلك من خلال تحليل ودراسة أهم النسب المالية وخاصة المؤشرات المتعلقة بالربحية. وقد توصلت الدراسة من خلال تحليل مؤشرات الربحية إلى أهمية قواعد الحوكمة والمتمثلة في القواعد الستة التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التأثير على الأداء المالي للمؤسسة وتحسين ربحيتها. الكلمات المفتاحية: قواعد الحوكمة، أداء مالي، شركة التأمين.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of applying financial governance rules in improving the profitability of economic institutions. The study relied on showing the importance of governance rules and their impact on the financial performance of the organization. This was highlighted by addressing governance and its impact on profitability in the theoretical aspect, while The applied study examined the case of the National Insurance Company in Illizi, the extent of its commitment to the rules of governance, and the impact of the latter on the company's financial performance, through analyzing and studying the most important financial ratios, especially indicators related to profitability.

Through the analysis of profitability indicators, the study concluded the importance of governance rules, represented by the six rules issued by the Organization for Economic Co-operation and Development, in influencing the financial performance of the institution and improving its profitability.

Keywords: governance rules, financial performance, insurance company.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	إهداء
III	شكر وعرفان
IV	ملخص الدراسة
V	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
IX	قائمة الرموز والمختصرات
X	فهرس الملاحق
أ	المقدمة
2	الفصل الأول: قواعد الحوكمة وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات
3	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات
7	المطلب الثاني: أهداف وخصائص حوكمة الشركات والأطراف المعنية بها
11	المطلب الثالث: قواعد حوكمة الشركات ومحدداتها
17	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للربحية
17	المطلب الأول: المفاهيم الأساسية حول الربحية
23	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية
28	المطلب الثالث: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي
32	المبحث الثالث: عرض الدراسات العلمية السابقة
32	المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية
33	المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية
33	المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
35	خلاصة الفصل الأول
37	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
37	تمهيد
38	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

38	المطلب الأول: نبذة عن الشركة محل الدراسة (الشركة الوطنية للتأمين SAA)
42	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA
44	المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات والأداء المالي في شركة التأمين SAA
44	المطلب الأول: قواعد الحوكمة في الشركة الجزائرية للتأمين SAA
45	المطلب الثاني: دراسة مؤشرات الربحية في شركة التأمين SAA
52	خلاصة الفصل الثاني
54	الخاتمة
57	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مفاهيم الربح	18
2-1	مؤشرات ربحية المبيعات	25
3-1	مؤشرات ربحية الاستثمار	28
1-2	نسبة مجمل ربح العمليات	45
2-2	نسبة هامش الربح الصافي	46
3-2	نسبة هامش ربح النشاط	47
4-2	معدل العائد على حقوق الملكية	48
5-2	معدل العائد على الموجودات	49
6-2	معدل العائد على الاستثمار	50
7-2	معدل القوة الإيرادية	51

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أهداف الحوكمة	8
2-1	خصاص الحوكمة	9
3-1	قواعد حوكمة الشركات	14
4-1	محددات الحوكمة	16
5-1	محددات الربحية	23
1-2	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA	40
2-2	مصالح الوكالة	42
3-2	نسبة مجمل ربح العمليات	45
4-2	نسبة هامش الربح الصافي	46
5-2	نسبة حافة ربح النشاط	47
6-2	معدل العائد على حقوق الملكية	48
7-2	معدل العائد على الموجودات	49
8-2	معدل العائد على الاستثمار	50
9-2	معدل القوة الإيرادية	51

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الشرح بالأجنبي	الشرح بالعربي
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
EPS	Earnings per share	ربحية السهم الواحد
DPS	Dividend per share	مقسوم الأرباح للسهم الواحد
ROA	Return on assets	معدل العائد على الأصول
ROE	Return on equity	معدل العائد على حقوق الملكية
ROI	Return on investment	معد العائد على الاستثمار
SAA	Société Nationale d'Assurance	الشركة الوطنية للتأمين

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق 1	BILAN (ACTIF) 2020
الملحق 2	BILAN (PASSIF) 2020
الملحق 3	COMPTE DE RESULTAT 2020
الملحق 4	BILAN (ACTIF) 2021
الملحق 5	BILAN (PASSIF) 2021
الملحق 6	COMPTE DE RESULTAT 2021
الملحق 7	BILAN (ACTIF) 2022
الملحق 8	BILAN (PASSIF) 2022
الملحق 9	COMPTE DE RESULTAT 2022

مقدمة

إن التغيرات السريعة والعديدة التي يعيشها العالم والانفتاح على العالم الخارجي أدى إلى توجه دول العالم نحو اقتصاد السوق وأمام الأزمات المالية والانهيئات المفاجئة للعديد من الشركات العالمية والتي فجرها الفساد المالي والتلاعب في القوائم المالية والتصرفات السيئة لمسيرى ومدراء هذه الشركات بالإضافة إلى نقص الشفافية دفعت هذه الظروف لظهور مصطلح حوكمة الشركات الذي أصبح يحتل اهتمام جميع الدول المتقدمة منها والنامية وأصبح ينظر إلى حوكمة الشركات إلى أنها الحل الوحيد لتجاوز هذه الأزمات، كما أنها أصبحت وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي بلد ومؤشر على مستوى الأداء الذي وصلت إليه المؤسسات، وهذا ما أدى بالمستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم الحوكمة، فالحكومة هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها، فهي تقوم على قواعد وأسس كفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وضمان الرقابة على الأداء وحق مساءلة الإدارة وتحقيق الشفافية والعدالة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في الأسواق وضمان استقرارها. حيث أن قواعد حوكمة الشركات تقوم على إعادة الثقة في النظام المحاسبي والمالي وما يولده من معلومة محاسبية ومالية لذا اكتست أهمية كبيرة نظرا لدورها في مساعدة الجميع على اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة من خلال توضيح المركز المالي والنتائج الخاصة بمختلف المؤسسات وتوصيلها للمساهمين ومختلف المتعاملين وترتبط صورة القرارات وسلامتها بجودة المعلومات المقدمة وهذا ما يعبر عنه الأداء المالي من خلال مختلف مؤشرات التي تساهم بشكل فعال في توفير معلومة محاسبية ومالية ملائمة لاتخاذ القرارات.

ويعتبر تقييم الأداء المالي من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح أي تنظيم من التنظيمات الإدارية أو أي مشروع من المشروعات الاقتصادية للوصول إلى معدلات عالية من الكفاءة الإنتاجية حيث تهدف إلى قياس مدي نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها.

_ إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:

بناء على ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية التي سنقوم بدراستها كالتالي:

كيف تساهم قواعد الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمينات "SAA" باليزي؟

وتقودنا هذه الإشكالية الرئيسية إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل مؤشرات الربحية؟

2- ما هي العلاقة بين استخدام مؤشرات الربحية وتطبيق قواعد حوكمة الشركات؟

3- ما هو واقع استخدام قواعد الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين "SAA" إيليزي؟

_ فرضيات الدراسة:

في ضوء الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية سنقدم بعض الإجابات المؤقتة لأسئلة البحث والتي من شأن

الدراسة إثباتها أو نفيها كما يلي:

1- تتمثل مؤشرات الربحية في نوعين أساسيين ألا وهما ربحية المبيعات وربحية الاستثمارات.

2- هناك علاقة بين الأداء المالي وحوكمة الشركات.

3- تقوم شركة التأمين SAA "إيليزي" بتطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة والتي من شأنها المساهمة بشكل فعال في تحسين الأداء المالي لها؟

_ أهمية الدراسة:

تعتبر حوكمة الشركات من بين المواضيع التي تلقى اهتمامات وأبحاث كثيرة من طرف المسيرين خاصة في ظلالات التحولات الاقتصادية الجديدة حيث أصبح اهتمام المسيرين منصب في كيفية إيجاد القاعدة الأساسية لتطبيقها في المؤسسات الاقتصادية، وذلك للحد من المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري والرفع من مستوى الأداء المالي لها، كما أن لمؤشرات التحليل المالي أهمية كبيرة في توفير البيانات التي تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة والتقييم، كما أنها تساهم في صنع القرارات المالية الصحيحة المبنية على المعلومات الدقيقة ذات الشفافية العالية.

_ أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة الكثير من الأهداف أهمها:

- 1- محاولة إبراز الدور الكبير الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين عملية التسيير والادارة.
- 2- محاولة تبيان أهمية مؤشرات التحليل المالي.
- 3- التعرف على الجانب الواقعي لمؤشرات التحليل المالي ودورها في تطبيق قواعد حوكمة الشركات.

_ مبررات اختيار الموضوع:

1. بحكم تخصصنا في المحاسبة والجباية المعمقة التي تميل إلى البحث في المواضيع المتعلقة بالمؤسسة ومحيطها.
2. ارتباط الموضوع بالتطورات التي شهدها العالم والتي نتج عنها مفهوم حوكمة الشركات.
3. الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة في فتح مجال للبحث فيه أكثر.

_ منهجية البحث والأدوات المستعملة:

تماشياً مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة تم اعتماد أسلوب المنهج الوصفي والتحليلي الموافق للدراسة النظرية من أجل عرض ما هو متوفر من معلومات وتبسيط المفاهيم حول حوكمة الشركات والأداء المالي بالإضافة إلى اعتماد منهج "دراسة حالة" الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده ومحاولة تجسيد الجانب النظري في الواقع من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة.

_ حدود الدراسة:

اشتملت حدود الدراسة على الإطار الزمني والمكاني:

- (1) الحدود الزمانية: تمت الدراسة على القوائم المالية للمؤسسة للسنوات: 2020 - 2021 - 2022
- (2) الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى شركة التأمين SAA إيليزي.

_ صعوبات الدراسة:

خلال الدراسة واجهتنا جملة من الصعوبات نذكر منها قلة المراجع الحديثة من ناحية الجانب النظري، وكذا صعوبة الحصول على الوثائق كونها تعد على مستوى المديرية العامة للشركة.

_ هيكل الدراسة:

لترتيب مختلف المعارف والإجابة عن الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي.

حيث سنتطرق في الفصل الأول المتعلق بالجانب النظري إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول يشمل الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، أما في المبحث الثاني فنتناول فيه مفاهيم حول ربحية المؤسسات الاقتصادية، أما المبحث الثالث نستعرض فيه دراسات سابقة مرتبطة بموضوع الدراسة مع مقارنتها بدراستنا الحالية.

أما بالنسبة للفصل الثاني المتعلق بالجانب التطبيقي سنتطرق فيه إلى مبحثين، حيث المبحث الأول تم تخصيصه لتقديم لمحة عن شركة التأمين SAA والهيكل التنظيمي لها ثم نعرض في المبحث الثاني إلى واقع الحوكمة والأداء المالي في شركة التأمين SAA وسنحاول إسقاط ما جاء في الجانب النظري عليها وتطبيقه في الواقع، وكذا ندرس تحليل وتقييم الأداء المالي للشركة.

الفصل الأول

قواعد الحوكمة وأثرها على

ربحية المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تزايد الاهتمام بحوكمة المؤسسات في مجتمعات الأعمال الدولية وذلك نظرا لدورها ومدى تأثيرها على مسار الأحداث الدولية التي وقعت خلال العقدين الماضيين نتيجة تحول معظم الاقتصاديات إلى نظام اقتصاد السوق المفتوح وانهاج سياسة التحرير الاقتصادي خاصة في القطاع المالي، هذا ما شجع العديد من المنظمات الاقتصادية على تبني مفهوم حوكمة والعمل على وضع إطار عام فعال وخاص لمحاولة تجنب أي تعثر مالي جديد.

أيضا التحليل المالي من بين المواضيع التي لقيت اهتمامات وأبحاث كثيرة من طرف المسيرين خاصة في ظل التحولات التي يشهدها محيط المؤسسات الاقتصادية في مطلع القرن المنصرم، والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع وانهيار العديد من المشاريع الاقتصادية فجاء التحليل المالي بأشكاله الأولية معتمدا على بعض النسب المالية البسيطة المختصة بالسيولة ليساهم في مساعدة ذوي الشأن وخاصة المؤسسات الاقتصادية للتنبؤ بشكل ابتدائي بمستقبل المشاريع الاقتصادية.

وللإلمام أكثر بهذا الجانب تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للربحية

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

إن نمط الاقتصاد الحر الذي اتبعته معظم دول العالم، وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية أدى إلى تحقيق المؤسسات أرباحاً عالية وخلق فرص استثمارية جديدة فرص عمل في الدول التي تعمل بها هذه المؤسسات، وحتى تحافظ هذه المؤسسات على تميزها فإنها تعمل على إيجاد هياكل سليمة لحوكمة الشركات التي تضمن مستوى معيناً من الشفافية والعدالة والدقة المالية.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

الفرع الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات:

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي في عهده وإيصالها لأصحابها ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالماً، أطلق على هذا الربان (Good Governor) والتي تعني المتحكوم الجيد.¹

كما تطرق كل من Jensen و Meckling سنة 1976 في مقال بعنوان: "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure" حيث عرفت بأنها "عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (the principal(s)، ويسمى الموكل، بتفويض شخص آخر وهو الوكيل (the agent)، لتنفيذ بعض الخدمات نيابة عنهم، وهذا يستلزم منح جانب من سلطة صنع القرار إلى الوكيل".²

وفي سنة 1985 قامت خمس جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (the Committee of Sponsoring Organization -COSO-) والمعروفة باسم لجنة تريداوي (treadway commission)، وبعد دراسة أجرتها لجنة تريداوي لتحديد العوامل المسببة التي يمكن أن تؤدي إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية وإجراءات الحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر 1987 تقريرها النهائي (Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting - تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيال والتضليل في التقارير المالية).³

نشأت حوكمة الشركات كمفهوم من خلال عدة نظريات فسرت ضرورة وجودها بالشركات، وساهمت في تشكيل هذا المفهوم بصفته النهائية المتداولة حالياً، فمرجعها بذلك مجموعة من النظريات التي على أساسها يتضح مفهوم حوكمة الشركات.

¹ - وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى،

مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، وسط البلد، الأردن، 2015، ص 23

2 - Michael C. Jensen, William H. Meckling, **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, Journal of Financial Economics, October, 1976, V. 3, No. 4, pp. 308.

3 - Joseph A. Grundfest, Max Berueffy, **the treadway commission report: tow years later**. prepared for the sixteenth Annual securities regulation institute the university of california, san diego, January 26.1989 p:1

_نظرية حقوق الملكية:

تعتبر هذه النظرية إحدى المقاربات الأساسية للتوجه الانضباطي الذي تركز عليه حوكمة الشركات، انطلاقاً من الفرضيات والنتائج التي توصل إليها كم من Berle&Méans سنة 1932 وتنطلق هذه النظرية من فكرة أن التبادلات الاقتصادية هي بمثابة تبادل في حقوق الملكية على السلع والخدمات ويعرف Alchain حق الملكية على أنه حق مقرر للفرد مخصص وقابل لتحويل عن طريق التبادل مقابل حقوق مماثلة.¹

تهدف هذه النظرية إلى فهم عمل مختلف المؤسسات استناداً إلى مفهوم حقوق الملكية وتوضيح فعاليتها النسبية، تجد هذه النظرية لها أصولاً في أعمال كل من (أليشان، Alchan، ديمستز Demstz، فيريبوتن، Furubotn وبيجو فيتش pejovich) ولقد عرف بيجو فيش حقوق الملكية بأنها ليست علاقات بين الأفراد والأشياء ولكن علاقات بين الأفراد في علاقاتهم باستعمال الأشياء.²

_نظرية الوكالة:

تقوم نظرية الوكالة على النظرة التعاقدية للمؤسسة وتفسر بعض أهم الإشكالات المطروحة حديثاً من خلال تحليل تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين، لذا تعد إحدى أهم نظريات حوكمة الشركات. تعنى نظرية الوكالة بحل مشكلين من الممكن أن يقعاً عند وجود علاقة وكالة، الأول هو مشكل ينجم عن تعارض رغبة أو أهداف الرئيس والوكيل، والمشكل الثاني يتمثل في أنه من الصعب أو المكلف على الرئيس أن يتحقق مما إذا كان الوكيل يسلك سلوكاً انتهازياً لا يخدم مصلحته. المشكل الثاني للوكالة هو اقتسام المخاطرة، الذي ينتج عندما يكون لكل من الرئيس والوكيل سلوك مختلف اتجاه المخاطرة، وهذا راجع ربما إلى أن الرئيس والوكيل يفضلان القيام بتصرفات مختلفة نتيجة تفضيلاتهم اتجاه المخاطرة.³

_نظرية تكاليف الصفقات:

تعتبر نظرية كوز من النظريات الأولى التي فسرت تكاليف الصفقات وتطرفت إليها، فأى شيء يمنع أو يعيق تحديد أو مراقبة أو تنفيذ صفقة اقتصادية هو تكلفة صفقة، ولكي يقلل المسير أيضاً من تكاليف النشاط وتحقيق الأرباح، لابد للمؤسسة من مراعاة مصالح الأطراف الخارجية.

تعود جذور نظرية تكاليف الصفقات إلى الحائز على جائزة نوبل عام 1991 Ronald coase سنة 1937 وذلك في مقاله "طبيعة المنشأة"، حيث قام باستخدام مفهوم تكاليف الصفقات لتوضيح طبيعة المنشأة التي تعد من وجهة نظره نظام أكثر فعالية من السوق لتخصيص الموارد ويظهر ذلك من خلال مقولته المشهورة في مقاله وهي: "إنه من يلاحظ الحياة الاقتصادية يجد أن هناك جزر تمارس السلطة بشكل واعي في محيط تنافسي غير واعي" حيث

¹- سدره أنسة، حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2004، ص 90.

²- قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، 2019، ص 18

³- د. محمد الشريف بن زواي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 22

تعرض الباحث إلى نوعين من التنسيق، التنسيق الداخلي الذي يتم من خلال ممارسة السلطة والتنسيق الخارجي الذي يتم بفعل قوى السوق.¹

الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها والأطراف المعنية بها

1- مفهوم حوكمة الشركات:

1-2- لغويا: جاء في بيان مجمع اللغة العربية:

الحوكمة لغويا معناها التحكم أو الحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط و القيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة، سواء بالتوجيه والإرشاد، اللجوء إلى العدالة، أو الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية، ولقد كان لهذا التحديد الدقيق لمصطلح (corporate governance) في اللغة العربية أثر إيجابي على تقبل مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لهذا المفهوم، لأن الضبابية اللغوية لهذا الأخير و إعطائه أكثر من معنى يؤدي إلى اختلاف التفسير والفهم و أكبر مثال على ذلك هو الخلط الذي ساد في وقت ما بين الحوكمة والحكومة، حيث استخدم الأول كمرادف للثاني لدى البعض الشيء الذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية أو مغلوطة

1نتيجة لما تعنيه كلمة الحكومة، خاصة في الدول التي تعاني من انتشار الممارسات اللاأخلاقية.

1-2- اصطلاحا: حيث تعددت مفاهيم الحوكمة ومنها:

- عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD 2004": « إن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضح أهداف الشركة، وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء»².
- عرفها البنك الدولي على أنها: «الحكم الراشد مرادف السير والأتمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية الميسرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل»³
- عرفتها لجنة كادبوري في تقريرها عن الجوانب المالية لحوكمة الشركات عام 1991م: "أنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه ورقابة الشركات ويهدف ذلك النظام إلى تحقيق التوافق بين مصالح الإدارة والمساهمين".⁴
- عرفها المجمع العربي للمحاسبين القانونيين للحوكمة على أنها: "مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم".⁵

¹- بوخمخ عبد الفتاح، نظريات الفكر الاقتصادي تطور وتباين أم تنوع وتكامل، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ديسمبر 2012، ص 14.

²- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 17.

³- محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 54.

⁴- حاكم حسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار البازوري، الأردن، 2001، ص 22.

⁵- عمر شريف، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 03.

نستنتج من خلال التعاريف السالفة ما يلي " أن الحوكمة هي نظام يهتم بتنظيم العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين من خلال التوجيه والرقابة، أو الاجراءات المتخذة من طرف أصحاب المصلحة للإشراف على إدارة ومراقبة مخاطر الشركة ولضمان تحقيق الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة".

2- أهمية حوكمة الشركات:

يساعد نظام الحوكمة المؤسسية الجيد على حماية مصالح كل الأطراف المهمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحوكمة المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها (الهنيني، 2004)، كما تساعد الحوكمة المؤسسية الجيدة على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة، والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، وتساعد في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته (Cattryse, 2005).

فبعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها معظم دول العالم، والتي أدت الى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين، لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات لما لها من مزايا وإيجابيات.²

وبالتكيز على الجانب المحاسبي والرقابي باعتبارهما صلب عملية حوكمة الشركات، فإن أهمية حوكمة الشركات تتجسد في الآتي³:

- _ محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
- _ تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة؛
- _ تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج؛
- _ تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية؛
- _ ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية ولعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أول من المديرين التنفيذيين.

¹- عماد محمد أبو عجيبة، نجيب سالم بيوض، "مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين الليبية"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، 11-13 نوفمبر 2019، ص 696.

²_ Moffett, M. and others, **Governance and Performance**, Theory- Based Evidence from US Coast Guard Inspections, Bush School Working Paper NO 406, March 2004

³_ عمر شريف، "التدقيق الداخلي كأحد الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السابع، 1، جامعة سطيف، 2015، ص 05

المطلب الثاني: أهداف وخصائص حوكمة الشركات والأطراف المعنية بها

الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات

لقد تعدد المفاهيم المستخدمة للتعبير عن أهداف الحوكمة والمزايا والمنافع، ولكنها جميعا تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن إيضاحها فيما يلي:¹

- _ تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
 - _ فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات اقتصادي وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
 - _ ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
 - _ تعميق وتعزيز ثقة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها. وتعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية المستثمر في الأسواق المال لتدعيم المواطن الاستثمارية.
 - _ الحصول على التمويل اللازم والمناسب والتنبيه بالمخاطر المتوقعة.
 - _ حوكمة الشركات تعمل على زيادة إنتاج السلع والخدمات، وزيادة الثقة للعملاء، والالتزام بعقود التمويل، وغيرها من الالتزامات التعاقدية التي تساهم في استمرارية الشركة وتحقيق أهدافها.²
 - كذلك تحقق حوكمة الشركات أهداف أخرى من أهمها:³
 - _ تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة ولهذا يتم من خلا إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة؛
 - _ إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
 - _ تنمية الاستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
 - _ العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة؛
 - _ العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
 - _ توفير فرص عمل جديدة، وزيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة؛
 - _ جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
- والشكل التالي يبين اهم اهداف حوكمة الشركات:

¹ عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص28-29

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم والمبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة 1، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص34.

³ مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، 15 و16 تشرين الأول، 2008، جامعة دمشق، ص ص 10-11.

الشكل رقم (1-1): أهداف الحوكمة



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على أهداف الحوكمة

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوكيات الفئات المختلفة ذات الصلة بمنظمات الأعمال، لذا فإن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم:¹

_ الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

_ الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛

_ الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط؛

¹ - فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 13.

- _المساءلة: إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
 - _المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛
 - _العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة؛
 - _المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.
- حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الطبعة 2، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008، ص 25.

الفرع الثالث: الأطراف المعنية بالحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:¹

1-المساهمون Les Actionnaires :

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريته مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقل رغبة المساهمين في زيادة أنشطته الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2-مجلس الإدارة Conseil d' Administration :

¹ _ زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق ، جامعة أم البواقي 7-8 ديسمبر 2010، ص ص9-10.

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- واجب العناية اللازمة (Duty of Care): ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

- واجب الإخلاص في العمل (Duty of Loyalty): ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

3- الإدارة: Administration

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

4- أصحاب المصالح: les Partenaires

تمثل مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة المؤسسات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطوط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحوكمة، وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم الذين قد يكونون أفرداً أو عائلات أو كتلة متحالفة.¹

وعليه يمكن القول أن فعالية حوكمة الشركات تعتمد على نجاح وسلامة مجموع العلاقات الداخلية والخارجية التي تربط بين مختلف الأطراف الفاعلة فيها والمكونة لأبعادها، والتي تعمل في تفاعل مستمر من أجل تحقيق طموحاتها

¹ - مولاي لخضر، حوكمة الشركات العائلية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص 191.

ورغباتها وأهدافها بالشكل الذي لا يتعارض مع طموحات ومصالح الأطراف الأخرى من جهة، ويساهم في تعزيز ودعم قدرة الشركة على الاستمرار والنمو من جهة أخرى.

المطلب الثالث: قواعد حوكمة الشركات ومحدداتها

الفرع الأول: قواعد حوكمة الشركات:

كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دور بارز في إرساء قواعد حوكمة الشركات حيث أصدرت في ماي 1999 ورقة تضمنت خمسة قواعد، ومن ثم قامت بمراجعتها وتعديلها في 22 أبريل 2004 تشمل آخر التطورات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة، حيث أصبحت تتضمن القواعد الستة التالية:¹

1- مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

ينبغي على إطار حوكمة الشركات تشجيع الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس فعال لحوكمة الشركات لابد من الأخذ بعين الاعتبار عدة إرشادات وعوامل ومن أهمها:

- ينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، ولتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية؛
- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع حكم القانون ولذات شفافية، ولقابلية للتنفيذ؛
- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛
- ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

2- مبدأ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب الحقوق

في هذا المبدأ تؤكد المنظمة على حقوق المساهم العديدة التي تتمثل في التداول والشراء والبيع والتحويل وغيرها، ووضعت عدة إرشادات تضمن تطبيق هذا المبدأ منها تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم، وللحصول على المعلومات المرتبطة بهذه الأسهم، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس

¹- محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 44.

الإدارة. وقد ركزت المنظمة كذلك على حق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس وضرورة إتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب.

3- مبدأ التعامل بنفس القدر من المساواة بين جميع المتعاملين:

في هذا المبدأ تنص المنظمة على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.

وتعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي¹:

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.
- حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخلين في الشركة والتداول الشخصي الصوري.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

4- مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة:

من خلال هذا المبدأ يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة، كما يتم تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع، وتشمل حوكمة الشركات أيضا إلزامية احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض لهم من أي انتهاك لتلك الحقوق وكذا آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة. وتتم الإشارة من خلال أصحاب المصالح إلى البنوك والعاملين وحملة الأسهم والسندات والموردين والعملاء والدائنين...الخ.

5- مبدأ الإفصاح والشفافية

تؤكد قواعد حوكمة الشركات على إن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب أن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي ومؤشرات الأداء ونسب الملكية وإدارة الشركة وأيضا الإفصاح عن خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومكافأاتهم.

¹ - زرزاز العياشي، مرجع سابق، ص 6.

ويجب على الشركات القيام بالإفصاح عن المعايير المحاسبية والمالية التي تتبعها الشركة في تقييم الأداء، مع مراعاة وجوب أن تتوفر قنوات نشر المعلومات بطريقة عادلة للوصول للمعلومات التي تهم كافة المستثمرين في الوقت المناسب¹.

- ❖ ينبغي أن يتضمن الإفصاح على عدة معلومات من بينها:
 - الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة؛
 - الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت؛
 - كما يجب الإفصاح على هياكل وسياسات الحوكمة والعمليات التي يتم تنفيذها.
- ❖ يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة؛
- ❖ يجب القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء ومؤهل؛
- ❖ ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين؛
- ❖ ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كافة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة؛

6- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:

- يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.
- ❖ يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة؛
 - ❖ حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس يجب أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
 - ❖ يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح²؛

- ❖ ينبغي على مجلس الإدارة القيام بوظائف رئيسية معينة منها:
 - استعراض وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر؛
 - الإشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركات؛
 - اختيار تحديد المكافآت والمرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة؛
 - ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، وضمان نزاهة حسابات الشركة؛
 - الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال؛

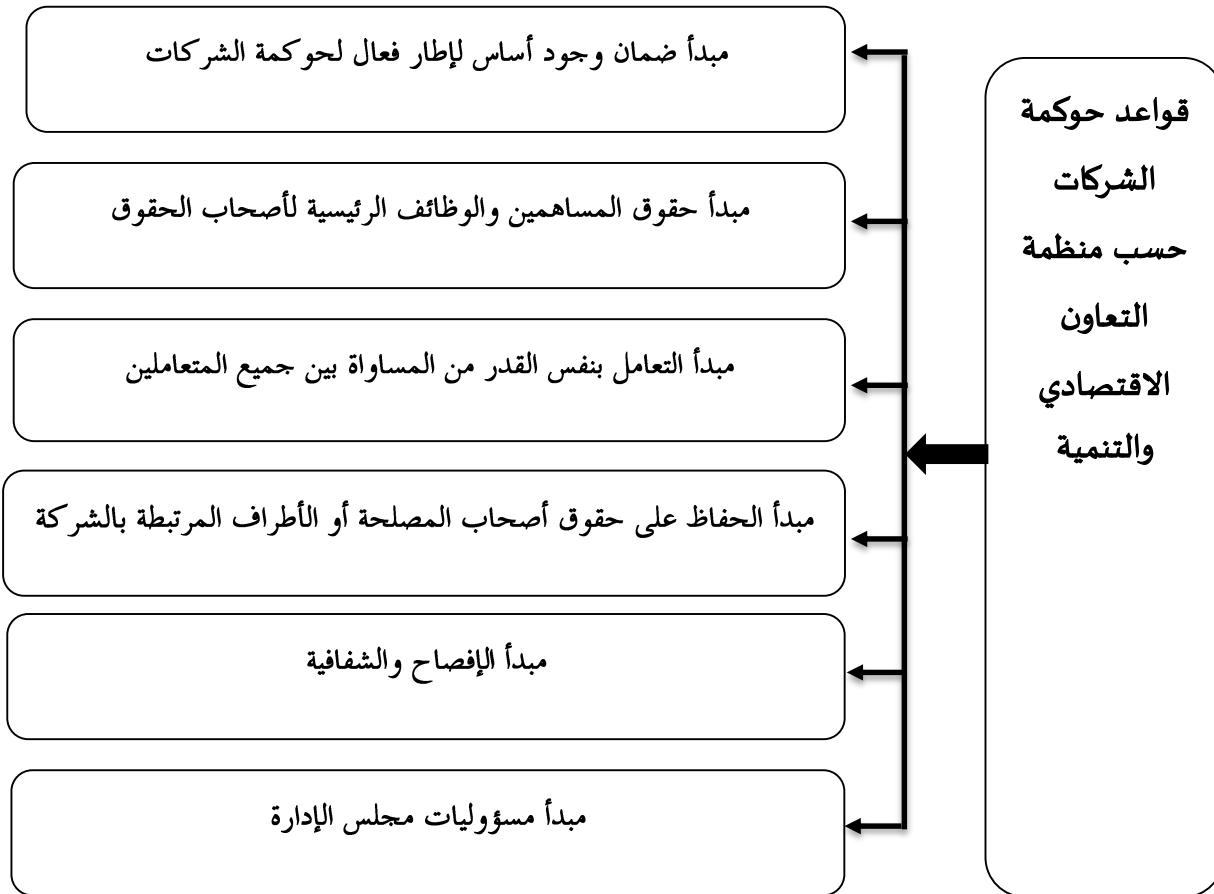
¹- عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص 82.

²- خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الأنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر 2011، ص 44.

ومن هنا نستخلص أن الحوكمة الفعالة تضمن الحد من مخاطر حدوث أزمات مالية وإدارية، حيث يكون مجلس الإدارة على دراية بكافة المخاطر المتوقعة، ووضع أنظمة مناسبة للتحكم فيها.

والشكل التالي يوضح قواعد حوكمة الشركات:

الشكل رقم (1-3): قواعد حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الفرع الثاني: محددات الحوكمة

رغم الاختلاف في التحديد الدقيق لمفهوم حوكمة الشركات إلا أنه يوجد هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى وجودة مجموعتين من المحددات سنعرضها فيما يلي:

- 1- **المحددات الخارجية:** بصورة عامة تتمثل المحددات الخارجية فيما يلي:¹
 - _ المناخ الاستثماري للدولة والذي يشمل عى سبيل المثال القوانين والتشريعات المنظمة لعمل السوق مثل قوانين السوق المالي والمؤسسات المدرجة فهو وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات وقوانين الإفلاس...الخ؛
 - _ كفاءة القطاع المالي من هيئات مالية وبنوك في توفير التمويل اللازم للمؤسسات؛
 - _ درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
 - _ كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات؛
 - _ المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين...الخ.
- وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تتسم بحسن تسيير المؤسسات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص بالمؤسسة من جهة أخرى.
- 2- **المحددات الداخلية:** تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.
- مما سبق نجد أن هذه المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي:²
 - _ آلية توزيع السلطة داخل الشركة؛
 - _ الآلية والقواعد والأسس الناعمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة؛
 - _ العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولاً لتكامل هذه المصالح.
- ويكمن تلخيص هذه المحددات في النقاط التالية:³
 - توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛
 - الحكومة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القوم؛
 - زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛
 - العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛

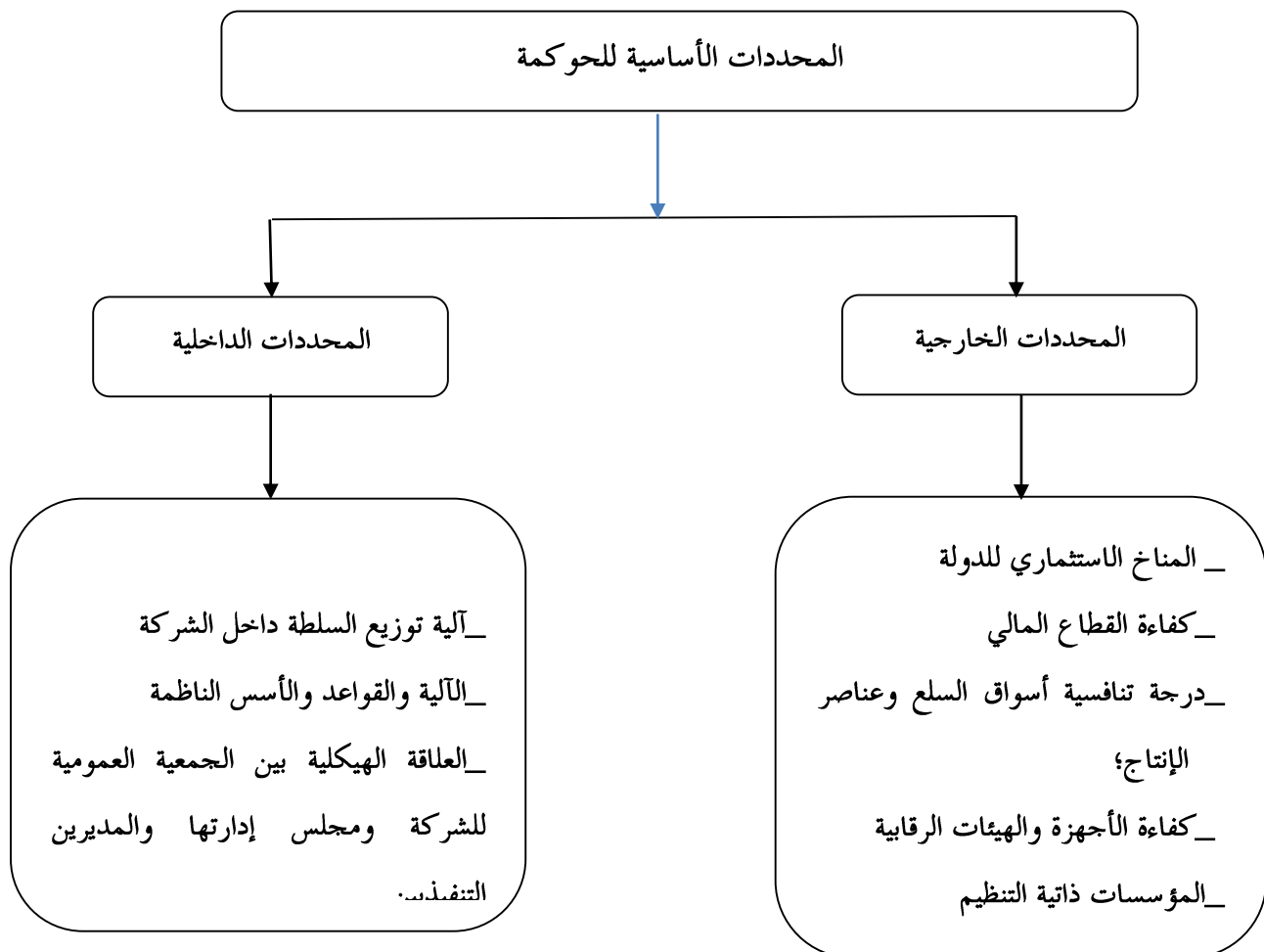
¹ - سارة بن تومي، سمية فوضيلي، مداخلة بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04 / 05 ديسمبر 2012، ص 16.

² - قريشي بالعيد، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي 2012، ص 4.

3 - مناوور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، دمشق، 15-16 تشرين 2008، ص 4.

- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.
- والشكل التالي يبرز المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات:

الشكل رقم(1-4): محددات الحوكمة



المصدر: ماجد اسماعيل ابو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص28.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للربحية

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها أي مؤسسة، فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك المطلب الرئي سي لكل من المساهمين والدائنين والإدارة، فهو غاية يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم، وهو مصدر الثقة بالنسبة للدائنين، وهو أيضا الهدف الذي تصبو إليه الإدارة كونه مؤشرا هاما لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها.

وتسعى المؤسسات لتعظيم ربحيتها من خلال الحصول على الأموال المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة، واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من تحقيق عائد لا يقل عن العائد الممكن تحقيقه من الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، كما تتأثر المؤسسة في سبيل تحقيق هدفها بالعديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على ربحيتها.

لذا قمنا من خلال هذا الفصل بالإلمام بمختلف العناصر المتعلقة بربحية المؤسسة وعلاقتها بالحوكمة، وذلك من خلال التطرق في المطلب الأول إلى أساسيات حول الربحية، ومحددات ربحية المؤسسات الاقتصادية وفي المطلب الثاني تطرقنا فيه على مؤشرات قياس الربحية، وفي المطلب الثالث نتناول أساليب الحوكمة المحققة للربحية.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية حول الربحية

لضمان الاستمرارية تبذل أي مؤسسة اقتصادية كل طاقاتها الممكنة وتجند كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة وذلك بغرض الوصول إلى الربحية التي تعد من الأهداف الأساسية التي تصبو إلى تحقيقها.

الفرع الأول:

مفهوم الربحية: وللتعرف على مفهوم الربحية يجب الوقوف عند التفرقة بين مفهومي الربح والربحية.

1- الربح: للربح عدة مفاهيم نورد منها:

1-1- المفهوم المالي للربح: تعرف الإدارة المالية الربح على أنه ذلك الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولتحقيق هدف الربح لا بد للإدارة المالية الحصول على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر، واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن المؤسسة كوحدة واحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر¹.

وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم، ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذلك.

2-1- المفهوم الاقتصادي للربح: عرفه الاقتصاديون على أنه: "مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة"².

3-1- المفهوم المحاسبي للربح: ويعني الفرق بين الدخل المحقق من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تحملتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة لتحقيق هذا الدخل³.

ولتحديد صافي الربح هناك مدخلان هما:

ـ مدخل صافي الربح العملياتي:

هذا المدخل يعنى بالفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية من أنشطتها الاعتيادية خلال فترة زمنية معينة والتكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على هذه الإيرادات خلال نفس الفترة، ويقتصر هذا المدخل على النواحي التشغيلية التي تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح مما يسهل عملية المقارنة بين نتائج المؤسسة لسنة مع سنة أخرى، وكذلك مقارنة أرباح المؤسسة مع مؤسسة أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال، وعليه فإن:

صافي ربح العمليات = (المبيعات-تكلفة المبيعات) -المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع قبل

الفوائد

ـ مدخل صافي الربح الشامل:

هذا المدخل يعنى بالفرق بين دخل المؤسسة من جميع المصادر (المبيعات والإيرادات الأخرى) والتكاليف مهما كانت (تكاليف المبيعات وأية تكاليف أخرى غير مرتبطة بالعمليات) وبعد طرح الضرائب أيضاً، وبالتالي فهذا المدخل يأخذ بعين الاعتبار كل عناصر الإيرادات والتكاليف لتحديد صافي الدخل سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية، وبذلك يحسب صافي الدخل الشامل كما يلي:

صافي الدخل الشامل = (الإيرادات الكلية-التكاليف الكلية)

ونوجز مفاهيم الربح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1-1): مفاهيم الربح

¹ _ سالم صلال راهي الحسناوي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دارالمنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص33.

² - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 60

³ - مفلح محمد عقل، مرجع نفسه، ص 60.

مفهوم الربح	
المفهوم المالي	ذلك الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر
المفهوم الاقتصادي	مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة
المفهوم المحاسبي	هو الفرق بين الدخل المحقق من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تحملتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة لتحقيق هذا الدخل

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مفاهيم الربح

2- مفهوم الربحية:

للربحية عدة تعاريف نوجزها فيما يلي:¹

تعرف الربحية بأنها مفهوم واسع وله مجالات عديدة، وأن قياسها يعتبر مسألة دقيقة وهذا القياس لا يكون ذا دلالة إلا إذا نسب إلى فترة مرجعية معينة". وهي مفهوم يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية البشرية والمالية، ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة، وتعتبر القياس النقدي للفعالية. كما تعرف بأنها: "مفهوم تشغيلي بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية المتحصل عليها أكبر من العناصر المستخدمة".

ويمكن تعريفها بأنها "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفا للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها".² فهي تمثل علاقة بين بسط ومقام، حيث يتمثل البسط في صافي الربح من العمليات التشغيلية للمؤسسة ويتمثل المقام بحاصل جمع الأصول الجارية أو الثابتة أو حاصل جمع الخصوم والأموال الخاصة.³ كما تعرف الربحية على أنها الربح منسوباً إلى بعض المكونات من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وتقيس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وتمكن الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها.⁴

¹ - عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد الرابع، 2013، ص 34.

² - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999، ص 440.

³ - فيصل محمود الشاورية، مبادئ الإدارة المالية: إطار نظري ومحتوى عملي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2009، ص 43.

⁴ - عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 36.

فمن خلال التعريفات يمكن القول إن الربحية تتمثل في التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المؤسسة أو التي تهم جهات متعددة وفئات مختلفة (ملاك، مقترضين) ...الخ.

وتعمل المؤسسات على تحقيق هدف الربحية من خلال قراراتين هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل فقرار الاستثمار هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها. ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لتمكين المؤسسة من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

أما قرار التمويل فهو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (ديون، أموال خاصة) بشكل يمكن أصحاب المؤسسة من الحصول على أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال الاستفادة من ميزة التوسع في الاقتراض الثابت التكلفة، ولكن دون تعرضهم للمخاطر التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض.¹

ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المؤسسة من النمو الاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الأرباح ستؤدي في النهاية إلى تآكل ثورة الملاك وبالتالي إلى التصفية.

الفرع الثاني: محدداتها

1- العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية:

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية...الخ، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي:²

1-1- السوق:

يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة باتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فان تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فان ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

1-2- المنافسة:

تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فإما قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فان لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 59.

² - ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة -مدخل تحليلي-، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 136-138.

1-3- الأوضاع الاقتصادية:

إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر في الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

1-4- السياسة الضريبية والنقدية:

تقوم السياسة الضريبية على الإجراءات التي تتبعها الدولة لتمويل نفقاتها فإذا ما لجأت الحكومة لتخفيض معدل الضريبة على أرباح كافة المؤسسات، فإن هذا من شأنه أن يترك أثرا إيجابيا على أرباحها الصافية، وهو ما يترتب عليه بالتبعية ارتفاع ربحيتها، غير أن لتخفيض معدل الضريبة آثاره السلبية والمتمثلة في تقلص موارد موازنة الدولة، مما قد يضطر الحكومة إلى التمويل بالعجز أي المزيد من الإصدار النقدي وهو ما يتسبب عادة في حدوث التضخم.

وتأمل الحكومة أن يكون التأثير الإيجابي لتخفيض الضريبة والمتمثل في زيادة أرباح الشركات أكبر من التأثير السلبي المتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية لتلك الأرباح.¹

أما السياسة النقدية فيقصد بها مدى السيطرة التي تمارسها الحكومة على المعروض النقدي، وكشفت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، ذلك على أساس أن زيادة المعروض من النقود يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، الأمر الذي يشجع الاستثمار ويؤدي بالتبعية إلى زيادة الإنتاج الذي عادة ما سينعكس على مستوى الطلب على المنتجات، وهو ما من شأنه أن يؤثر إيجابا على أرباح المؤسسات.²

2- العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية:

تتأثر ربحية المؤسسة بعدة عوامل تتعلق ببيئتها الداخلية، حيث أنها تتأثر وتتأثر فيها، ونذكر منها على سبيل المثال:

2-1- حجم المؤسسة:

يعبر عن قدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض دون تردد، الأمر الذي يعزز من ثقة المقرضين على اعتبار أن المؤسسة التي تتميز برأسمال مرتفع ومصادر مالية متعددة وحجم إنتاجي واسع ومتنوع تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية مقارنة مع غيرها من المؤسسات، ويمكن قياس حجم المؤسسة من خلال حجم رأسمالها أو حجم الموجودات أو حجم المبيعات أو عدد العاملين،³ وحجم المؤسسة يؤثر غالبا في كمية إنتاجها مما يؤثر على قوتها ووضعها الاقتصادي بين المؤسسات الأخرى، حيث تسعى المؤسسات لزيادة حجمها من أجل زيادة الإنتاج وبالتالي

¹ - منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 288

² - منير إبراهيم هندي، مرجع نفسه، ص 291

³ - فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص 84.

زيادة أرباحها وذلك من خلال الاستفادة من ثبات التكاليف الثابتة أو ما يعرف باقتصاديات الحجم والتي تعبر عن تناقص متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل مع زيادة حجم الإنتاج أو حجم المؤسسة.¹

هذا وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة ما بين ربحية المؤسسة وحجمها حيث خلصت دراسة (عباد 2003) إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وربحيتها مما يشير إلى أن الموجودات تستخدم بشكل فعال لزيادة أرباح المؤسسات.²

2-2- السيولة:

تعبر السيولة عن مقدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، بمعنى أخرى انسياب حركة النقدية (الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (في الأجل القصير) عادة أقل من سنة) دون ضغوط غير عادية، وتحقق السيولة من خلال القدرة على إدارة عناصر رأس المال الكامل بكفاية وفعالية عالية، وأيضا قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل القصير والطويل الأجل، فالسيولة ضرورية لوفاء المنظمة بالتزاماتها وتفاذي مخاطر الإفلاس والتصفية إن لم تتوفر السيولة في الوقت المناسب، لكن زيادتها عن الحاجة قد تؤدي إلى تخفيض الربحية، وذلك نتيجة لقيام المؤسسة بتوظيف جزء كبير من أموالها في استثمارات ذات عوائد مالية منخفضة.³

فالسيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهو ما يتعارض مع الربحية.⁴

2-3- دوران الأصول:

يمثل دوران الأصول الفعالية الإنتاجية للمؤسسة ويكشف عن كم من رقم أعمال ينتج عن كل دينار واحد مستثمر من المبيعات وبالتالي فهو يعكس فعالية السياسة التجارية، فبقدر ما يكون معدل دوران الأصول أكبر بقدر ما دل على كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها، حيث كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول الثابتة أو الجارية، ولكن انخفاض معدل الدوران يعني إما ضعفا في استغلال الأصول في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول الثابتة أو الجارية بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا ويستلزم ذلك تحليلا خاصا بمكونات كل منهما.⁵

¹- الزهرة فرحاني، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 78.

²- منير عباد، أثر هيكل رأس المال على ربحية وقيمة الشركات، مذكرة ماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص 58.

³- فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص 52.

⁴- سالم صلال راهي الحسنوي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁵- إيمان عتارسية، محمد خميسي بن رجم، المتاجرة بالملكية تحت تأثير تحليل ربحية المؤسسة ونشاطها التشغيلي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، 2016، ص 136.

هدفت دراسة لـ Wassem and al في 2015 إلى بيان كيفية استخدام الأصول، وتوظيفها بطريقة تؤدي إلى زيادة الربحية في المؤسسات، حيث حاولت تفسير استخدام الديون لتوسيع نشاط المؤسسة وتوظيف الأصول بطريقة مثلى، مما يؤدي إلى الحصول على تدفقات نقدية مرتفعة وسريعة، مما يؤدي إلى زيادة الربحية.¹

4-2-الهيكل التنظيمي:

يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.

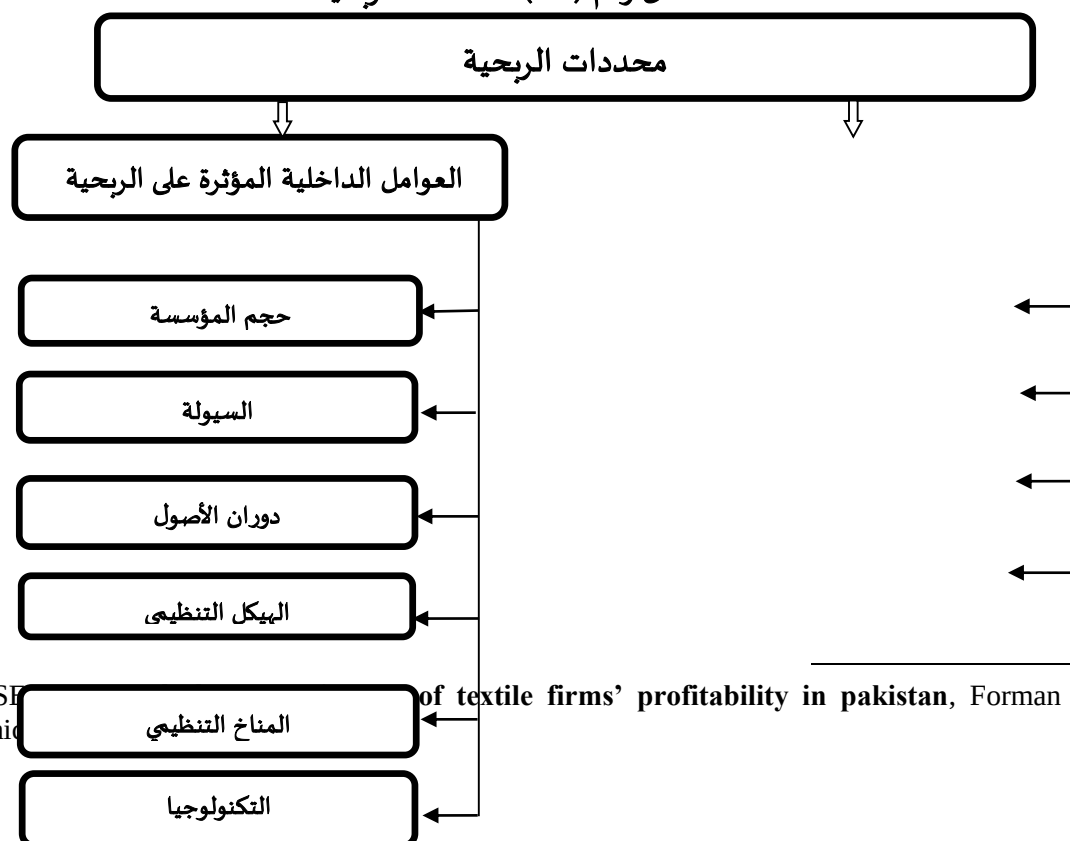
5-2-المناخ التنظيمي:

ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين لعلاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فانه منطقيا يضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.

6-2-التكنولوجيا:

يقصد بالتكنولوجيا تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر...الخ، لذا فان على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بالتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تنسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الموازنة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلاءم التكنولوجيا المستخدمة. والشكل التالي يبين اهم محددات الربحية:

الشكل رقم (1-5): محددات الربحية



¹ -WASSEM AND AL (2015) 'The effect of textile firms' profitability in pakistan, Forman journal of economic management and education, 23

العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية

السوق

العوامل الاقتصادية

المنافسة

السياسات الضريبية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على محددات الربحية

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية

تلقى مؤشرات الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المالكين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وبالتالي يمكن دراسة الربحية من خلال نقطتين هما: دراسة ربحية المبيعات ودراسة ربحية الأموال المستثمرة.¹

1- دراسة ربحية المبيعات

تهدف دراسة ربحية المبيعات إلى معرفة قدرة المؤسسة على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المحققة، كما تهدف لقياس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات.² ويتم تحديدها من خلال النسب التالية:

1-1- مجمل ربح العمليات:

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق الأرباح قبل الضرائب، وتعتبر هذه النسبة أكثر دلالة وأفضل لتقييم الأداء لأنها تعبر عن نتيجة النشاط الاستغلالي الأساسي في المؤسسة، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:³

¹ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 62.

² - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 230.

³ - منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 66.

نسبة مجمل ربح العمليات = الربح الإجمالي / المبيعات.

وتهتم هذه النسبة بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، حيث تمثل العلاقة بين الربح الإجمالي والمبيعات، وتحافظ هذه النسبة في كثير من الحالات على معدل ثابت ومعقول في حالة استقرار أسعار البيع وتكاليف الإنتاج، أما إذا تغيرت هذه المكونات بشكل ملحوظ بين فترة وأخرى، فإن هذا قد يكون نتيجة التغير في سعر البيع أو مكونات التكلفة، لأن هذه النسبة ليست إلا محصلة للعلاقة بين هذه العناصر.¹

2-1- هامش الربح الصافي:

يتم حساب هذه النسبة بنفس الطريقة السابقة، ولكن بعد طرح الضريبة والمصاريف من إجمالي الأرباح، أي أن هذه النسبة تقيس صافي الأرباح بعد خصم الضريبة من إجمالي الأرباح المحققة. وتحسب بالعلاقة التالية:²

نسبة هامش الربح الصافي = صافي الأرباح بعد دفع الضرائب / المبيعات.

ويسمى هامش الربح الصافي أيضا بالهامش الصافي على المبيعات، لأنها تمثل نسبة من رقم الأعمال، وهي تدل على نسبة الربح الصافي الذي تحققه المؤسسة من كل دينار مبيعات بعد احتساب جميع التكاليف، وهذه النسبة تدل على إمكانيات إدارة المؤسسة في الرقابة على تكاليفها بواسطة تقرير العائد على المبيعات.³

3-1- حافة ربح النشاط

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق الربح قبل خصم الفوائد والضرائب. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

حافة ربح النشاط = ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير مجموعة أكبر من عناصر التكاليف ذات العلاقة المباشرة بالاستغلال، وتدل على قدرة إدارة المؤسسة في تحصيل الربح انطلاقاً من نشاطاتها الأساسية، لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل.⁴

جدول رقم (2-1): مؤشرات ربحية المبيعات

مؤشرات ربحية المبيعات	
مجمّل ربح العمليات	نسبة مجمل ربح العمليات = $\frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}}$

¹ جمال الدين كعواش، تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2009، ص 173.

² علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 75.

³ جمال الدين كعواش، مرجع سابق، ص 174.

⁴ جمال الدين كعواش، مرجع نفسه، ص 173.

هامش الربح الصافي	$\frac{\text{صافي الأرباح بعد دفع الضرائب}}{\text{المبيعات}} = \text{نسبة هامش الربح الصافي}$
حافة ربح النشاط	$\frac{\text{ربح النشاط قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{حافة ربح النشاط}$

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مؤشرات ربحية المبيعات

2- دراسة ربحية الاستثمارات

تهدف دراسة ربحية الاستثمارات إلى معرفة قدرة موجودات المؤسسة على خلق الأرباح، وتحسب بتقسيم الأرباح قبل أو بعد خصم الفوائد والضرائب على إجمالي الموجودات.¹

ويمكن حسابها من خلال النسب التالية:

1-2- معدل العائد على الأموال الخاصة:

تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك، وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، فهي تعبر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل الملاك، حيث كلما زادت قيمة هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة المؤسسة في استغلال أموال الملاك،² وهي تعطى بالعلاقة التالية:³

معدل العائد على الأموال الخاصة = صافي الربح بعد الضرائب / الأموال الخاصة.

وتعتبر المتغيرات التي تشكل هذا العائد لها أهمية تحليلية لمتخذي القرارات والمستثمرين، وفيما عرض لهذه المتغيرات عن طريق إدخال مجموع الأصول وصافي المبيعات على العلاقة السابقة:

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول}} \times \frac{\text{الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث أن: الجزء الأول (صافي الربح بعد الضريبة/المبيعات) يعبر عن مستوى ربحية المبيعات ممثلة بنسبة الهامش وهذا الجزء يتولد من العمليات التشغيلية فقط ويعكس قدرة الإدارة المالية في الضغط على التكاليف.

أما الجزء الثاني من المعادلة (المبيعات/ الأصول) فهو يمثل دوران الأصول، ويشير إلى إنتاجية الدينار الواحد من الأصول على خلق المبيعات.

في حين يعبر الجزء الأخير (الأصول/ الأموال الخاصة) عن حجم الرفع المالي في المؤسسة الذي يحدد مدى اعتماد المؤسسة على الاستدانة، حيث يطلق على هذه العملية مفهوم المتاجرة بالملكية أو الرافعة المالية، والتي تمثل

¹ - علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص76.

² - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص215.

³ - عدنان تايه النعيمي، فؤاد أرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص103.

الاستعانة بأموال الغير لمساعدة رؤوس أموال الملاك في تمويل الاحتياجات المالية اللازمة لتسيير الأنشطة الاقتصادية المختلفة.¹

2-2- معدل العائد على الموجودات:

هذا المعدل مقياس شامل لفاعلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة، وعليه فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات، ويحسب وفق الآتي:²

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح / مجموع الأصول.

ويعتبر هامش صافي الربح ومعدل دوران الأصول المكونات الأساسية لحساب هذا المعدل وذلك وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الموجودات = (صافي الربح / المبيعات) × (المبيعات / مجموع الأصول)

وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تزيد هذا العائد بزيادة هامش صافي الربح أو زيادة معدل دوران الأصول.

2-3- معدل العائد على الاستثمار:

إن الربح بقيمته المطلقة لا يستطيع أن يعبر بشكل صحيح على القيمة الحقيقية للعوائد المتصلة عن طريق استخدام الموارد المختلفة لذلك فإن العائد على الاستثمار يوضح أكثر مقدار الربح لأنه يربطه بالأموال المستثمرة ويمكن للمشروع المفاضلة من خلاله بين استثمارات وبدائل متعددة من أجل اختيار الأنسب منها، حيث تمثل معادلة العائد على الاستثمار في الصيغة التالية:³

معدل العائد على الاستثمار = صافي المبيعات / مجموع الأصول

أو بشكل مباشر نجد أن معدل العائد على الاستثمار يمثل:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح / مجموع صافي الأصول المستخدمة

حيث يقيس معدل العائد على الاستثمار ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة مهما كان مصدرها، حيث يفيد في معرفة قدرة المدير المالي على الاستغلال الأمثل لأموال المساهمين والديون التي حصلت عليها المؤسسة.⁴

2-4- معيار القوة الإيرادية:

يقصد بالقوة الإيرادية قدرة المؤسسة على تحقيق الربح التشغيلي من نشاطها الأساسي، وهي تعبر عن العلاقة بين قدرة الدينار من المبيعات في توليد الربح معبرا عنه بهامش الربح التشغيلي، وقدرة الدينار من الموجودات المستثمرة في تحقيق المبيعات معبرا عنه بمعدل دوران الأصول، والصيغة الرياضية التالية تعبر عن هذه العلاقة:⁵

القوة الإيرادية = (المبيعات / مجموع الأصول المشتركة في المبيعات) × (صافي ربح العمليات / المبيعات)

ومنه: القوة الإيرادية = صافي ربح العمليات / مجموع الأصول المشتركة في المبيعات

حيث أن: المبيعات / مجموع الأصول المشتركة في العمليات يمثل معدل دوران الأصول:

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² - عدنان تايه النعيمي، فؤاد أرشد التميمي، مرجع سابق، ص 102-103.

³ - كنجو عبود كنجو إبراهيم وهي فهد، الإدارة المالية الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 271.

⁴ - علي عباس، مرجع سابق، ص 77-78.

⁵ - منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 109.

صافي ربح العمليات/ المبيعات يمثل هامش ربح العمليات.

2-5- ربحية السهم الواحد EPS :

يوفر هذا المقياس مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، كما أنه يؤشر للنمو المحتمل في الأموال الخاصة، والذي بدوره ينعكس في الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية، ولذلك تحاول الإدارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظرا لانعكاساته الإيجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطويل.¹ ويتم حساب ربحية السهم الواحد عادة وفق طبيعة هيكل رأس المال المستثمر في المؤسسة، فإذا كان هيكل رأسمال المستثمر بسيطاً أي خالي من الأدوات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية فإن ربحية السهم العادي تحسب وفق العلاقة التالية:²

ربحية السهم الواحد = (صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم العادية

يلاحظ من الصيغة السابقة استبعاد أرباح الأسهم الممتازة لأنها تمثل التزامات على المؤسسة تستحق من صافي الدخل قبل حملة الأسهم العادية، أما المقام فيتمثل في عدد الأسهم القائمة والمصدرة فعلاً.³ ويطلق على ربحية السهم في هذه الحالة بربحية السهم الأساسية، أما إذا كان هيكل رأس المال المستثمر مركباً باحتوائه عدداً من الأدوات المالية التي يحتمل تحويلها إلى أسهم عادية، والمتمثلة في السندات والأسهم الممتازة القابلة للتحويل للأسهم العادية بالإضافة إلى الخيارات وصكوك شراء الأسهم، فحينئذ يتم حساب ربحية السهم المخففة التي تشير إلى الانخفاض الذي يطرأ على ربحية السهم الأساسية نظراً لإضافة الأوراق المالية السالفة الذكر.

2-6- مقسوم الأرباح للسهم الواحد DPS:

يقيس هذا المقياس ما سوف يحصل عليه المساهم من أرباح لقاء وجود هذا السهم في محفظة، ويوصف هذا المقياس كونه أحد مؤشرات تقييم معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم العادية، وتجدر الإشارة أن حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة تعتمد على نوع السهم، فيما إذا كانت أسهم نمو تميل إلى احتجاز الجزء الأكبر من الأرباح، أو أسهم دخل تكون حصتها الموزعة مرتفعة.⁴ وبحسب هذا المؤشر وفق الآتي:⁵

مقسوم الأرباح للسهم الواحد = الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين/ عدد الأسهم العادية

جدول رقم (1-3): مؤشرات ربحية الاستثمار

مؤشرات ربحية الاستثمار

¹ - عدنان تايه النعيمي، فؤاد أرشد التميمي، مرجع سابق، ص 104.

² - WAHLEN.J and al, **financial reporting, financial statement analysis and valuation**, 7th Edition, South-western Edition, Mason, 2010, P250

³ - عدنان تايه النعيمي، فؤاد أرشد التميمي، مرجع سابق، ص 140.

⁴ - عدنان تايه النعيمي، فؤاد أرشد التميمي، مرجع سابق، ص 104.

⁵ - علي عباس، مرجع سابق، ص 144.

صافي الربح بعد الضريبة الأموال الخاصة	معدل العائد على الأموال الخاصة
الربح صافي مجموع الأصول	معدل العائد على الموجودات
الربح الصافي رأسمال المستخدم	معدل العائد على الاستثمار
صافي ربح العمليات مجموع الأصول المشتركة في المبيعات	مقياس القوة الإيرادية
صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة عدد الأسهم العادية	ربحية السهم الواحد EPS
الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين/عدد الأسهم العادية	مقسوم الأرباح للسهم الواحد DPS

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مؤشرات ربحية الاستثمار

المطلب الثالث: دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي

كثير من الدراسات أثبتت وجود علاقة ايجابية بين الحوكمة وتحسين الأداء المالي لشركات، وإن الممارسة السليمة لحكومة الشركات تساعد الشركات الاقتصادية على المنافسة في المدى الطويل

الفرع الأول: مساهمة قواعد حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي:

في ظل الأزمات والانهيئات المتكررة قدمت عدة اقتراحات تنص وتتضمن ضرورة وجود قواعد ومعايير وأيضاً مبادئ من أجل تحسين العمل وبذلك رفع من مستوى الأداء المالي، وعليه سنوضح كيفية مساهمة هذه القواعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.¹

1- مساهمة مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة:

يلعب مجلس الإدارة دوراً جوهرياً في المؤسسة كون أن الأداء المالي يتوقف بدرجة كبيرة على القرارات التي يتخذها هذا المجلس، وهذا انطلاقاً من الخصائص الأساسية التي يجب توافرها فيه والتي يؤكد عليها نظام حوكمة جيد سواء حجمه ومهامه أو تركيبته، أو لجانه.

1-1- حجم ومهام مجلس الإدارة:

¹ - محمد الصالح فروم، أثر تطبيق حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2017

إن كفاءة مجلس الإدارة تابعة لحجمه ، لكن طرح كبير حول أفضلية المجالس الصغيرة الحجم أم مجالس كبيرة الحجم ، حيث يرى بعض الباحثين أن حجم مجلس الإدارة الصغيرة لا يتعدى سبعة (7) أعضاء، في حين أن حجم مجلس الإدارة الكبيرة لا يتعدى 12 عضو ، واعتبر أن الحجم الصغير المجلس الإدارة يسهم في تحسين مستويات عمله مقارنة بالمجلس الكبير الحجم الذي يمكن أن يكون أرضية ملائمة لنمو النزاعات حول المصالح و غير ملائم في نفس الوقت للمشاركة في قرارات المجلس ، و هذا في المؤسسات التي يكون غالبية أعضاء المجالس إدارتها من المديرين التنفيذيين.

1-2-تركيب مجلس الإدارة:

يجب مراعاة التوازن في تشكيلة مجلس الإدارة من خلال تعيين عدد كاف من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين والقادرين على ممارسة الحكم والاجتهاد الشخصي الموضوعي على شؤون المؤسسة.

1-3-دور لجان مجلس الإدارة:

إن ممارسة مفهوم الرقابة على أداء المؤسسات ينصب على دور لجنة التدقيق لكونها النقطة المركزية والجوهرية في تطوير التقارير المالية، ومن أهم أدوات الرقابة وكذلك الداعم لتحقيق مفهوم حوكمة المؤسسات، فتفعيل دور هذه اللجنة ينعكس إيجابيا على الأداء المالي للمؤسسات.

2- مساهمة الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي:

يعمل الإفصاح والشفافية على خلق الثقة بين المستثمرين المحتملين وإقناعهم بدعم المشروعات المؤسسة وهم على يقين بأن أموالهم سوف يتم استخدامها بحكمة، كما تحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تصرفاته، كما يعتبر أن الإفصاح والشفافية من أهم ركائز وآليات الحوكمة لذلك تحرص معظم المؤسسات على وضع أسس قوية لها وتوفير كل المعلومات المحاسبية والغير المحاسبية لمتخذي القرار في المنشأة.

3- مساهمة أصحاب المصالح في تحسين الأداء المالي:

إن خلق علاقات مميزة مع أصحاب المصالح موردا مهما ممكن أن ينافس الموارد المالية، فهو مصدر للإبداع والأداء المتميز والسمعة الجيدة، وتعزيز للعلامة التجارية للمؤسسة، إضافة إلى أن نوعية علاقات المؤسسة مع أصحاب المصالح يمكن اعتبارها أحد المؤشرات لقياس قدرتها على بلوغ موارد المالية والبشرية والمعرفية الضرورية لتحقيق أهدافها وعلى العكس فإن الفشل في تشكيل مثل هذه العلاقات الايجابية قد يخلق مخاطرة مالية لقسم كبير من أصحاب المصالح وخصوصا المساهمين.

الفرع الثاني: طرق وأساليب حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي

فيما يتعلق بدور الحوكمة الشركات في تحسين ربحية المؤسسات الاقتصادي بصفة عامة وذات الطابع العام خاصة، حدد الفكر المحاسبي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الحوكمة على ربحية المؤسسة، وتتمثل هذه القنوات في الاتي:

1-زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي: فالتطبيق السليم لحوكمة الشركات من شأنه أن يؤدي للحصول على مصادر التمويل الخارجي، وذلك من خلال القضاء على عائق عدم اتساق المعلومات بين الممولين والمقترضين نتيجة ضعف الإفصاح المحاسبي.

2-زيادة قيمة الشركة: لا تؤدي حوكمة الشركات إلى زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي فحسب، إنما تؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة وميل المستثمرين إلى دفع أسعار أسهم الشركات التي تمتاز فيها الحوكمة بالفاعلية.

3-تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح: كل طرف من هذه الأطراف (المستثمرين - البنوك - الموظفين - العمال - الموردين - الحكومة) يراقب ويؤثر على إدارة المؤسسة الاقتصادية بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة المؤسسة أو زيادة التدفقات النقدية وتحسين وضع المؤسسة، حيث يتحسن الأداء المالي للمؤسسة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب، وكذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع الموردين وعلى سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية والابتعاد عن التضليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.

4-جذب الاستثمار طويل الأجل: لقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخرا أن الدول التي توافرت بها حماية أقوى لمصلحة الأقلية عن طريق حوكمة الشركات، تمتعت بوجود أسواق مالية أكثر ضخامة وأكثر سيولة، كما أن الدول التي تحاول جذب صغار المستثمرين محليين أو أجانب تكون حوكمة الشركات بالنسبة لها على قدر كبير من الأهمية من ناحية الحصول على العملة الصعبة المكتنزة لدى المستثمرين المحتملين ويمكن لهؤلاء المستثمرين مجتمعين أن يمثلوا مصدرا المبالغ ضخمة لاستثمار طويل الأجل.

5-مضاعفة الناتج المحلي: بفعل الارتقاء بكفاءة أداء وجودة منتجات الشركة مما يساهم مباشرة في زيادة القيمة المضافة للشركات، فضلا عن زيادة درجة تكاملها فيما بينها إرتفاع الثقة في مستلزمات الإنتاج المحلية ومن ثم تزايد حلقات القيمة المضافة المحققة بالاقتصاد الوطني.

- تساهم الحوكمة من خلال المكاشفة وإيضاح المعلومات في تعزيز دور الولاء لدى العاملين ويزيد من إنتاجيتهم حين يعرفون كل شيء عنها باعتبار أنهم جزء من هذه المؤسسة.

- الشفافية الإدارية وسياسة الانفتاح على العاملين والمشاركة وتوافر المعلومة تجعل العاملين أكثر إيمانا بقدرتهم على التأثير في نتائج الأعمال، ويتحول اهتمامهم من التركيز على تحقيق حاجات الأمان وتقدير الذات إلى الاهتمام بالأداء والإنتاج.

- تعمل الحوكمة على إزالة العوائق الروتينية لأن العمل الروتيني يقود إلى إحداث الملل والإهمال وعدم الاكتراث واللامبالاة نحو التحديث والتطوير بسبب عدم تشجيع الإبداع وشعور الفرد بأن عمله ليس بذي أهمية، بينما على النقيض الأعمال غير الروتينية التي تتسم بالتحديد والتطوير تؤدي لتحسين الأداء لأن العامل يحس بقيمته وبأنه ينجز، مما يقوى ثقته بنفسه فطبيعة العمل تعتبر عاملا هاما في حفز أو إحباط العاملين.

تعد إتاحة فرصة المشاركة للعاملين في اتخاذ القرارات أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى رفع الروح المعنوية لديهم، وتعميق انتمائهم للمؤسسة، من خلال شعورهم بأنهم شركاء حقيقيون في صنع القرار داخل المؤسسة، مما

- يجعلهم يبذلون كل جهد مستطاع لتطوير العمل والارتقاء بالمؤسسة إلى أفضل مستوى ممكن، وشعور العامل بالانتماء للمؤسسة يخلق ما يسمى بالالتزام الوظيفي والذي من إيجابياته ما يلي:
- تنمية السلوك الإبداعي لدى الأفراد وذلك حرصاً منهم على رفع مستوى المؤسسة التي ينتمون إليها.
 - إن تحقيق أهداف المؤسسة يقع أولاً وأخيراً على عائق العاملين ومن خلال جهودهم وإبداعهم واقتراحاتهم وهذا ساهم في تحقيق أهداف المؤسسة (الربحية) بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية.
 - العمل على تنمية مشاركة الأفراد العاملين في التنظيم فالمشاركة من قبل الأفراد بصورة ايجابية في تحقيق أهداف التنظيم تزيد من ارتباطهم بالمؤسسة وبالتالي زيادة الالتزام الوظيفي لديهم.¹

¹ - يوسف عبد بحر، أيمن سليمان أبو سويح، أثر المناخ التنظيمي على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في الجامعة الإسلامية بغزة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد رقم 18، العدد 2، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، جوان 2010، ص 1154-1159

المبحث الثالث: عرض الدراسات العلمية السابقة

تعددت الدراسات السابقة المتعلقة بتحديد طبيعة العلاقة بين الحوكمة وأداء الشركات ونجد أن معظمها توصلت إلى وجود علاقة بين حوكمة الشركات وآلياتها خاصة منها ما تعلق بخصائص مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات، بالرغم من أن هذه العلاقة تبين أثرها من حيث طبيعة المتغيرات من جهة وكذلك طبيعة عمل الشركات محل الدراسة والبيئة العاملة فيه من جهة أخرى. حيث تؤكد الدراسات السابقة أن الشركات التي تمتلك نظم جيدة للحوكمة تحقق معدلات عائد أعلى من مثيلاتها وتتفق جل الدراسات على أنه لا يكفي فقط الالتزام بإجراءات وقواعد الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات الإشرافية بل يجب على شركات التأمين أن تعمل على تطوير آليات وقواعد تتماشى وخصوصية أعمالها، ومن هذا المنطلق نستعرض بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الحوكمة.

المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

1 _ دراسة نورة محمدي:

بعنوان "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة السنة الدراسية 2017-2018.

هدفت هذه الدراسة في شقها الأول إلى استطلاع مدى التزام شركات المساهمة العاملة في الجزائر بقواعد حوكمة الشركات حيث تم تصميم استبانة مكونة من ستة محاور يغطي كل محور قاعدة من قواعد حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما في شقها الثاني هدفت الدراسة إلى قياس أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009 إلى 2015، وذلك باستخدام نموذج انحدار بانل لتحديد أثر التغير في حوكمة الشركات، على التغير في الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

وقد أظهرت النتائج عن وجود التزام بمستوى متوسط وذو دلالة إحصائية بمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة، في حين لا يوجد التزام بمتطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية. هذا وأبانت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على (ROA) ووجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية الشركات على (ROA)، ووجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة التمثيل الأجنبي بمجلس الإدارة على (ROE)، في حين لا يوجد تأثير لكل من حجم واستقلالية المجلس وملكية أكبر مساهم وملكية الحكومية على الأداء المالي للشركة.

2 _ دراسة زهراوي عفاف، صويلح أميمة:

بعنوان "أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية"، مقال في مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد: 07، العدد: 02 سبتمبر 2022 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي _ الجزائر.

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق القواعد الرشيدة للحوكمة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وهذا باستخدام أهم أدوات التحليل المالي كرأس المال العامل والاحتياجات من رأس المال العامل والنسب المالية.

حيث خلصت النتائج إلى أن المؤسسة محل الدراسة غير متحكمة في أدائها المالي وفي آليات الحوكمة، لأن هذه الأخيرة تعتبر من العمليات الضرورية لتحسين الأداء، وتبني المؤسسة لمفهوم الحوكمة هو شكلي فقط لا ينطبق على مختلف المصالح الإدارية، ونجاحها مرهون بممارسة رقابة استراتيجية فعالة.

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

1_ دراسة EL MOSTAFA ABKARI بعنوان " LA PERFORMANCE FINANCIERE ET OPERATIONNELLE DES "BANQUES" سنة 2006

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير عمليات الاندماج وال شراء على الأداء المالي للبنك الكندي والبنوك المالكة حيث استخدمت الدراسة 71 عينة أي نسبة 8% بنوك كندية خلال فترة 1994 إلى 2004، وتحليل الأداء المالي لهذه البنوك استخدم هنجنييف الدراسة الأولى عن طريق حساب العوائد غير تراكمية والنهج الثاني عن طريق حساب معامل نموذج فاما.

توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للبنوك الكندية قد تحسن بشكل ملحوظ خلال فترة ما بعد الشراء وكذا التحسن في العديد من المؤشرات بما في ذلك العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول، كما قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها أن تحدد بوضوح عملية الدمج المصرفي في كندا.

2_ دراسة NAJJAR بعنوان " The impact of corporate governance on the performance of insurance companies "in Bahrain" سنة 2012:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء شركات التأمين في البحرين بهدف فهم كيفية تقليل التكاليف بشكل فعال. وقد تم تصميم هيكل تنظيمي مناسب للتمييز بين حوكمة الشركات الجيدة والسيئة التي بدورها تساهم في بناء الثقة في السوق وجذب الاستثمار الايجابي للشركات، وتم تحليل البيانات المجمعة من عينة الدراسة والمتمثلة في 5 شركات تأمين مدرجة في سوق البحرين وذلك خلال فترة 2001-2005 وبلغ عدد المشاهدات 90 مشاهدة.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن لأبعاد الحوكمة تأثير ذو دلالة إحصائية على أداء الشركات في قطاع التأمين، وأنه لا يوجد تأثيرات ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات على أداء شركات التأمين.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا، كما أنه حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على تحسين ربحية المؤسسات، ويمكن تلخيص مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- تناولت الدراسات السابقة مجموعة من العوامل المكونة لمبادئ الحاكمية المؤسسية كالإفصاح أو هيكل مجلس الإدارة في حين أن هذه الدراسة أكثر عمقا في تناولها لقواعد الحوكمة المدرجة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

- استخدمت هذه الدراسة مؤشرات لقياس حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمؤشر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على غرار الدراسات التي استخدمت استبيان للإفصاح عن مدى تطبيق القواعد الإرشادية للحوكمة.

- الاختلاف في الحدود الزمنية والمكانية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن تطبيق حوكمة المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة لأنها عمل مهم وأساسي باعتبارها الأسلوب الذي يحقق التوازن بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع، حيث تقوم على مجموعة من القواعد التي عملت على وضعها مجموعة المنظمات والهيئات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التطبيق الجيد لهذه القواعد فنجاحها يتطلب تفعيل قواعد وآليات الحوكمة، فالحوكمة أصبحت بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة، بحيث تعبر عن وجود مجموعة من الضوابط والأخلاقيات ومن الأعراف والمبادئ المهنية التي بدونها يصعب ضبط وتحقيق عناصر الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات وتأكيد نزاهة الإدارة و كذا الوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركة أهدافها

وإن الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أضحى يمثل محورا أساسيا وفعالا للنمو والاستمرارية، فهو آلية تمكن من نجاح المؤسسة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة (الكفاءة) من أجل تحقيق الأهداف المرسومة (الفعالية)، وعليه يتوجب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لإعطاء الصورة الحقيقية لها، باعتباره أداة رقابية فعالة تعتمد عليها المؤسسات في دراسة وتحليل مركزها المالي وربحية أموالها وكذا الكشف عن مواطن القوة والضعف، وهو ما يسمح لها باستغلال مواطن القوة لتدعيمها، ومحاولة معالجة نقاط الضعف باتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة، وعليه بات من الضروري أن تعتمد كل المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعتها نشاطها.

سعت الجزائر لوضع إطار مناسب لممارسة حوكمة الشركات، وتمثلت أهم تلك الجهود في انعقاد أول ملتقى دولي للحكم الرشيد للمؤسسات سنة 2007 وكذا وضع برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة سنة 2008 وإصدار ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسة في الجزائر سنة 2009 وذلك من خلال التزام الإدارة العليا في المؤسسات الاقتصادية بضرورة تبني قواعد الحوكمة، والتي ستسمح بزيادة الثقة في هذه المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى تحسين هيكل التمويل لديها وتحقيق الربحية المتوقعة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري من خلال إلقاء نظرة شاملة على الأطر النظرية لحوكمة الشركات وكذا ربحيتها، بالإضافة إلى دور حوكمة الشركات وكذا مدى أثر قواعدها على ربحية المؤسسات الاقتصادية، حاولنا في هذا الفصل دراسة مدى تطبيق قواعد الحوكمة واثرها على ربحية المؤسسات من خلال دراسة القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات SAA، لاسيما الميزانية الختامية وذلك بإجراء مقارنة بين الميزانيات 2020، 2021 و 2022 بالاعتماد على التحليل المالي بأشكاله الأولية واقتصرنا على بعض النسب المالية البسيطة الخاصة بالربحية، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تم تناول المبحث الأول الإطار العام للدراسة، أما المبحث الثاني فكان حول منهجية الدراسة الميدانية، وكذا عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف نعرف مجال الدراسة ونستعرض المتغيرات المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال مطلبين، فالمطلب الأول يتضمن مجال الدراسة والذي يقصد به التعريف بالمؤسسة الاقتصادية التي قمنا بدراستنا التطبيقية من خلال وثائقها (نشاطها وتقديم لمحة عنها وطبيعة العمليات التي تقوم بها)، أما المطلب الثاني يتضمن التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

المطلب الأول: نبذة عن الشركة محل الدراسة (الشركة الوطنية للتأمين SAA)

تم إنشاء SAA في أعقاب استقلال الجزائر. بفضل المشاركة القوية لنسائها ورجالها، والدراية التي أثبتت جدواها والقدرة على الاستماع بفعالية وبشكل فعال إلى المديرين التنفيذيين، تحتفظ SAA اليوم بقيادتها في السوق الجزائرية مع أكثر من 02 مليون عميل.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمين SAA:

أنشأت الشركة الجزائرية للتأمين في سنة 1963 على شكل شركة مختلطة بمساهمة الخبرة التقنية المصرية آنذاك 61% من رؤوس الأموال الجزائرية و 39% من رؤوس الأموال المصرية وهذا نظرا لافتقار الجزائر عقب الاستقلال للإطارات والهيئات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

_ في سنة 1966 أصبحت شركة SAA جزائرية 100 % بموجب الأمر رقم 127/66 وذلك بمناسبة احتكار الدولة لعمليات التأمين.

_ في سنة 1976 وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين، أجبرت الدولة الشركة الجزائرية للتأمين لاستغلال السوق المحلية للأخطار البسيطة (التأمين على السيارات، التأمين على الحياة، الأخطار البسيطة للحرفين كالتجار والحرفيين) هذه الوضعية جعلت لشركة تطبق سياسة تقريب المؤمن من المؤمن له وذلك بإنشاء وتطوير شبكة توزيع جد واسعة والتي تجسدت في تواجد وكالات الشركة عبر كامل التراب الوطني وكل هذه الهياكل تسير من طرف موظفين يتعدى عددهم 3800 عامل.

_ وفي 1989 تحصلت الشركة الجزائرية للتأمين على استقلاليتها المالية وتحولت إثر ذلك من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم برأس مالها يقدر بـ 80 مليون دينار جزائري.

_ في سنة 1990 تقوم SAA بتوسيع نطاق أعمالها لتشمل المخاطر الصناعية والهندسية والمواصلات والزراعية والتأمين على الحياة والصحة.

_ في سنة 1991 قامت الدولة برفع تخصص شركات التأمين، عقب هذا استطاعت الشركة الجزائرية للتأمين فتح نشاطها لكل عمليات التأمين المتعددة الفروع ماعدا التأمين على صادرات الذي يقتصر على شركة CAGEX

_ في سنة 1995 تم فتح السوق للمستثمرين المحليين والأجانب وإعادة توطين الوسطاء الخاصين (الوكلاء العاميين، السماسرة والتأمين)، كذلك تنفيذ أدوات مراقبة السوق وإنشاء لجنة الإشراف على التأمين. في سنة 2004 إعادة الهيكلة التنظيمية وإنشاء التقسيم حسب قطاع السوق لتعزيز الإنتاجية.

_ في سنة 2016 تزيد SAA من رأس مالها إلى 30 مليار دينار جزائري، أو 275 مليون دولار، حيث تقدم SAA أعلى مؤشرات السوق بمحفظة متنوعة.

في الفترة ما بين 2020-2022 تميزت بـ:

1. الصمود في ظروف أزمة جائحة كورونا؛
2. نتائج تتناسب مع الاستراتيجية المسطرة؛
3. القيادة المفترضة.
4. محفظة أعمال متنوعة بشكل واضح.
5. الرغبة في المخاطرة ملتزمة بالتسيير الأمثل للالتزامات؛
6. متانة واحدة من أكثر الإملاءات.

_ في سنة 2023 قامت الشركة الوطنية للتأمين برفع رأس مالها إلى 35 مليار دج وهو قرار مهم يأتي لتتويج عشرات السنوات من نجاح المؤسسة، يعد هذا نهجا استراتيجيا يشهد على المتانة المالية للشركة ويمكنها من تأكيد مركزها الريادي في سوق التأمينات.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة

يحتوي الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين على ثلاث مستويات تنظيمية أولها الوكالات وهي منتشرة على مستوى التراب الوطني للاقترب أكثر من الزبائن والرفع من مداخيل الشركة، ثم يليها الوحدات حيث تشرف كل وحدة على مجموعة من الوكالات التابعة لها فيما يتعلق بالمحاسبة والرقابة وكذا تمويلها بوسائل العمل ثم يليها أخيرا المقر العام حيث يتم تجميع المعطيات وتحديد السياسة العامة لنشاط الشركة وسنتطرق فيما يلي إلى توضيح ذلك:

1_ المقر المركزي: الشركة الجزائرية للتأمين هي شركة عمومية ذات أسهم ومستقلة ماليا، أما رأس مالها فهو للخرينة العمومية يجتمع مجلس الإدارة في دورات عادية او استثنائية بالمقر، وهو يتكون من أعضاء يتم تعيينهم من طرف مالكي الشركة (الخرينة العمومية)، كما يهتم المجلس بتحديد السياسة العامة المسطرة والأهداف الواجب تحقيقها حسب تعليمات مالكي الشركة.

يتولى رئاسة مجلس الإدارة الرئيس المدير العام الذي ينتخب من طرف مجلس الإدارة لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وهو يتمتع بالسلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتسيير والإدارة ويساعد هذا الأخير كذلك في مهامه مديرين هما:

المدير العام المساعد التقني الذي يقوم بإعداد خطة شاملة لتجسيد سياسة العامة التقنية المسطرة لكل أنواع التأمينات بما في ذلك سياسة الإعلام الالي، الرقابة، تسيير ممتلكات الشركة والموارد البشرية التي تدخل في نطاق سلطته، المدير العام المساعد الإداري الذي يسهر على تسيير الإداري والمالي للشركة.

2_ الوحدة: للشركة الجزائرية للتأمين عدة وحدات جهوية موزعة على التراب الوطني كل وحدة تشرف على مجموعة من الوكالات التابعة لها ويهدف التخفيف من المركزية والسيطرة على المشاكل بأكثر فعالية وسرعة وينقسم عمل الوحدة الى وظيفتين هما:

- تطبيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة وهذا من خلال:

* مراقبة تنفيذها على مستوى الوكالات وتوفير كل وسائل العمل المادية والبشرية للوكالات.

* التسيير الاداري والمالي للوحدة والوكالات التابعة لها

- الوظيفة التقنية تتمثل فيما يلي:

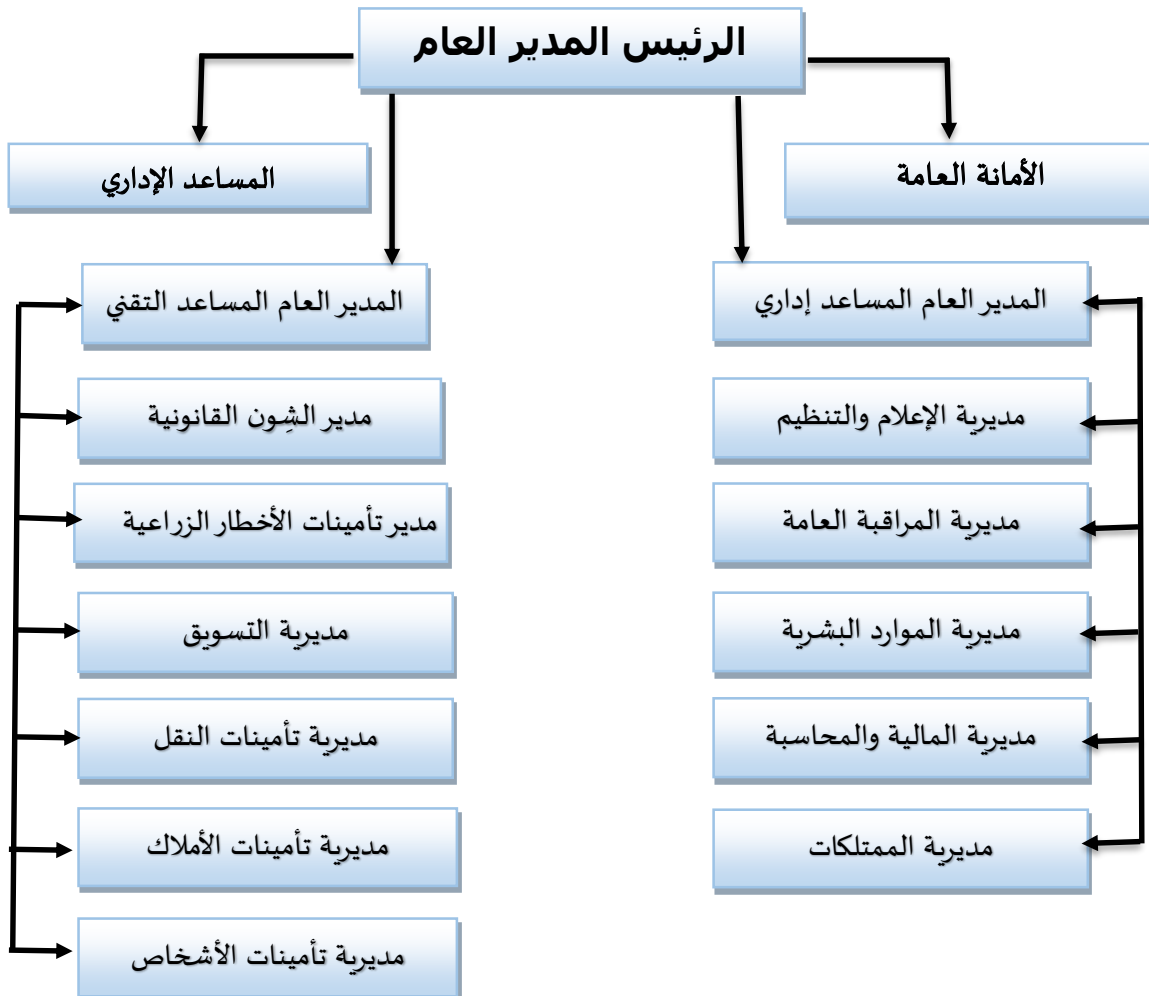
* مراقبة صحة التسعيرات والمعايير المطبقة في الوكالات.

* إتمام ومتابعة العقود الضخمة التي تفوق قدرات الوكالات

3_ الوكالة: تتوزع الوكالات عبر التراب الوطني، وهي تمثل قاعدة هرم الهيكل التنظيمي للشركة باعتبارها نقطة البداية لإبرام أي نوع من أنواع عقود التأمين، وعمل المستويات التنظيمية الأخرى يعتبر إمتداد لعمل الوكالات.

وسنوضح الهيكل التنظيمي للشركة ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمينات SAA



المصدر: من وثائق الوكالة

الفرع الثالث: عمليات التأمين التي تقوم بها الشركة

كغيرها من شركات التأمين، فالشركة تقوم بمجموعة من العمليات التأمينية من خلال عقود التي تبرمها مع المؤمن لهم وتمثل في:

1- تأمين الأضرار والممتلكات

-تأمين أخطار الحريق ، الانفجار والأخطار اللاحقة.

-تأمين أضرار المياه.

-تأمين انكسار الزجاج.

-تأمين السرقة

-تأمين متعدد الأخطار السكنات. -تأمين أخطار المهن الصناعية والتجارية

2- تأمين الأخطار التقنية

-انكسار الآلات

-جميع أخطار الورشات

-جميع أخطار التركيب

-معدات الورشة

-تأمين الكوارث الطبيعية

-تأمين خسائر الاستغلال

-تأمين مسؤولية المدنية للبناء والتركيب

-تأمين مسؤولية مدنية عشرية

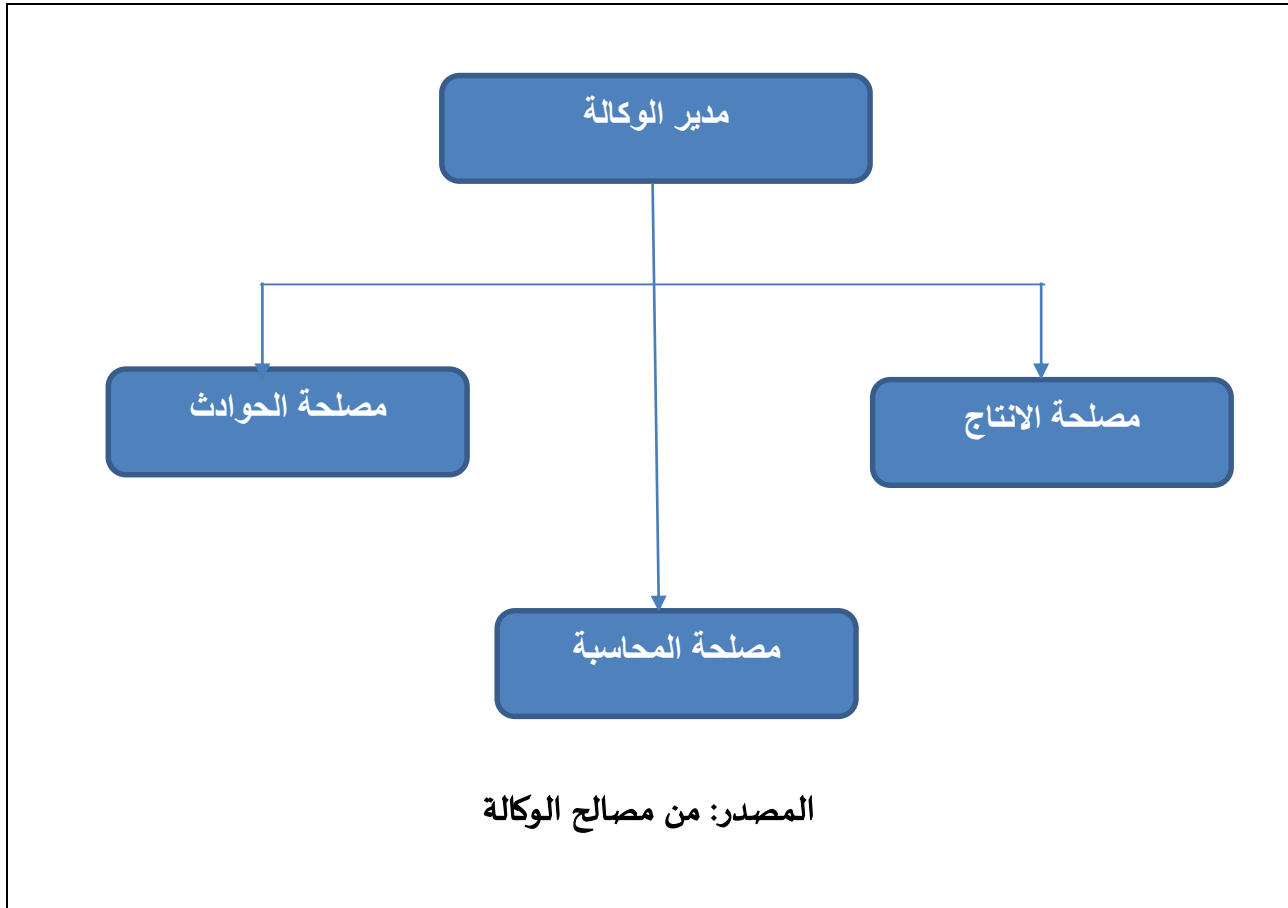
-تأمين المسؤولية المدنية للسيارات

-تأمين المسؤولية المدنية للجماعات المحلي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA

ينقسم إلى ثلاثة مصالح مصلحة الإنتاج ومصلحة الحوادث ومصلحة المحاسبة

الشكل رقم (2-2): يوضح مصالح الوكالة



1- مصلحة الإنتاج:

هي مصلحة تقوم باكتتاب عقود التأمين بين المؤسسة والزبون كما تقوم بدور النوعية لإعطاء المعلومات الكافية حول كيفية التأمين وشروطه لخدمة المواطن.

وتتفرع إلى عدة فروع كالتالي:

- فرع تأمين السيارات: يهتم هذا الفرع بتأمين السيارات بمختلف الضمانات.
- فرع تأمين الأشخاص: يقوم بتأمين الأشخاص المؤمن من الأخطار التي تصيبهم في حياتهم وأثناء العمل وبالتالي فإن فرع تأمين الأشخاص يشرف على عملية المراقبة والتسيير للعقود الخاصة بالأشخاص فقط.
- فرع تأمين الأخطار الصناعية: يقوم هذا الفرع بتأمين الورشات لأرباب العمل فيما يخص تركيب العتاد في المصنع.
- تأمين ضد الحريق في المؤسسات العمومية الاقتصادية كمصنع الورق.
- فرع النقل: يقوم هذا الفرع بعملية تأمين البضائع المشحونة عن طريق البحر، الجو والبر
- فرع الإحصاء: يقوم هذا الفرع بعملية الإحصاء (إحصاء العقود) للحوادث المعوضة المعلن عنها تحديد القسط لمقارنة الإحصائيات الجديدة بالإحصائيات السابقة.

2- مصلحة الحوادث :

وتتفرع إلى:

- فرع الحوادث المادية: يقوم هذا الفرع بتسوية الحوادث الناجمة عن الحوادث المادية كالسيار (الاصطدام، الحريق، السرقة، انكسار الزجاج ... الخ) - فرع الحوادث الناجمة عن تأمين أخطار البضائع سواء كانت عن طريق البر أو البحر أو الجو.

- فرع حوادث الأخطار البسيطة والمتنوعة، تعويض الحوادث البسيطة والمتنوعة مثل الحوادث الناجمة عن أضرار المياه التي تلحق بالسكنات أو الحريق يصيب الدكان.

- فرع الحوادث الناجمة عن تأمين الأشخاص، يقوم بتعويض المؤمن من الأخطار التي تصيبهم خلال حياتهم اليومية. - فرع الحوادث الصناعية: تعوض المؤمن في إطار تأمين الأخطار الصناعية مثلاً نشوب حريق في مصانع أو كارثة طبيعية أو عاصفة أو فيضانات.

حيث أن السبب الذي يجعل الشخص يقوم بالتأمين هو إلزامية التأمين ولكنه ليس سببا رئيسيا فالتعويضات التي يحصل عليها المؤمن عند وقوع الحادث أو الخطر المؤمن ضده تغري الشخص أيضا على التأمين وتقوم هذه المصلحة بالتعويض للشخص المصاب من قبل المؤمن أو المؤمن نفسه في حدود الشروط والأقساط المؤمنة في عقد التأمين وحسب لقواعد القانونية

3- مصلحة المحاسبة:

وتتفرع إلى: القائم بالصندوق، أمين الصندوق، المحاسب.

- مهام مصلحة المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بتسجيل كل الحركات المالية وغير المالية وبالتالي يكمن دورها في حساب مداخل الوكالة وقد يقوم بهذه المهمة المحاسب.

- القائم بالصندوق: يقوم بتسجيل عقود التأمين في سجل خاص وقبض العلاوات والأقساط الخاصة ومهام مصلحة المحاسبة هي تابعة للوكالة منسقة مع مصلحة الإنتاج بواسطة جدول الإرسال وسجل الصندوق وكشوفات دفع الشيكات حتى تتم عملية المراقبة المالية بمصلحة الإنتاج.

- يقوم على رأس هذه المصلحة رئيسها المكلف بمراقبة العمليات على مستوى المصلحة ومن مهامه:

- يتراأس ويشرف على الوكالة ويقوم بالتسيير والتنسيق بين مختلف المصالح والفروع وإمضاء الشيكات ومراقبة الملفات والاتصال بالمؤمنين وبمختلف المصالح والسهرة على تطبيق التعليمات الصادرة عن المديرية العامة كما أنه ينفذ الأوامر الصادرة عن المدراء المركزيين ومدراء الوحدات.

المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات وتحليل الأداء المالي في شركة التأمين

يعتبر قطاع التأمين جزءاً هاماً من قطاع شركات الأعمال والمؤسسات المالية وبالتالي يشترك معها في كثير من المشاكل والعوائق، إلا أن قطاع التأمين بطبيعته يقوم على قدر كبير من الثقة بين شركات التأمين والمستأمنين سواء كانوا هيئات أم أفراد وهي من أهم ركائز الحكومة، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى قواعد الحكومة وأهميتها في قطاع التأمين وكذا تحليل الأداء المالي لهذا الأخير.

المطلب الأول: قواعد الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمين

1-ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة

من خلال الدراسة التطبيقية، وعند إجراء العديد من المقابلات مع المسؤولين ومتخذي القرارات، لاحظنا أن الشركة الجزائرية للتأمينات SAA تولي اهتماماً بمبدأ ضمان وجود أساس أو إطار فعال للحوكمة، في حين نجد أن توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الإدارية محدد بشكل واضح وموضوعي مما يؤثر بالإيجاب على القرارات المتخذة من طرف الشركة.

2-حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

فيما يتعلق بمبدأ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية نجد أن شركة التأمين SAA لديها مساهم وحيد ألا وهي وزارة المالية.

3-دور أصحاب المصالح

من خلال هذه الدراسة التطبيقية تمت ملاحظة أن شركة التأمين SAA يوجد بها تنظيم نقابي يضمن حقوق أصحاب المصالح ويعتمد أسلوب الحوار بين أصحاب المصالح والمساهمين في حين نجد أن الشركة محل الدراسة تتيح فرصاً للتعويضات في حالة انتهاك حقوق أصحاب المصالح العمال، كذلك نجد في المصلحة التجارية للمؤسسة تقوم باستقبال مختلف الشكاوى المتعلقة سواء بالموردين أو الزبائن ودراستها دراسة دقيقة على مستوى الإدارة العليا.

4-الإفصاح والشفافية

تعمل الشركة وبشكل متواصل على تطوير والحفاظ على علاقات مبنية على الثقة بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة حيث تعمل على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات وبكل شفافية سواء إلى المساهمين أو حملة وثائق التأمين، كما تؤكد في هذا المبدأ على الإفصاح الدقيق والشامل والذي يتم في الوقت المناسب ويجب أن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي ومؤشرات الأداء ونسب الملكية من خلال ضوابط تطبيق النظام المحاسبي المالي، فهذا الأخير يفرض على الشركة الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة والإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، كما يجب الإفصاح على هياكل وسياسات الحوكمة والعمليات التي يتم تنفيذها.

من جهة أخرى وجدنا أن شركة التأمين SAA تعين مدقق خارجي وهو خبير محاسبي للقيام بالمراجعة الخارجية السنوية والإدلاء برأيه الحيادي حول شرعية وقانونية سير النشاط المحاسبي والمالي للشركة.

5-مسؤوليات مجلس الإدارة

تقوم شركة التأمين SAA بتحديد الخطوط العريضة لمسؤوليات مجلس الإدارة وذلك من أجل توجيه مختلف الفاعلين التنفيذيين نحو أداء أفضل، من خلال توفير كامل المعلومات والقواعد الواجب تطبيقها للوصول الى تنفيذ خطة العمل الرئيسية وبالتالي الإستراتيجية العامة للشركة.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات الربحية في شركة التأمين SAA

تسعى المؤسسة الاقتصادية دائما إلى تحقيق أهدافها ومن بين أهم هذه الأهداف تحقيق الربحية والتي بدورها تساعد في المحافظة على البقاء والاستمرارية ولهذا نجد أن هذه الربحية تقاس بمجموعة من المؤشرات الأولى تتركز على المبيعات والثانية تتركز على الاستثمارات.

الفرع الأول: مؤشر ربحية المبيعات:

تحسب هذه المؤشرات بالطريقة العددية التالية:

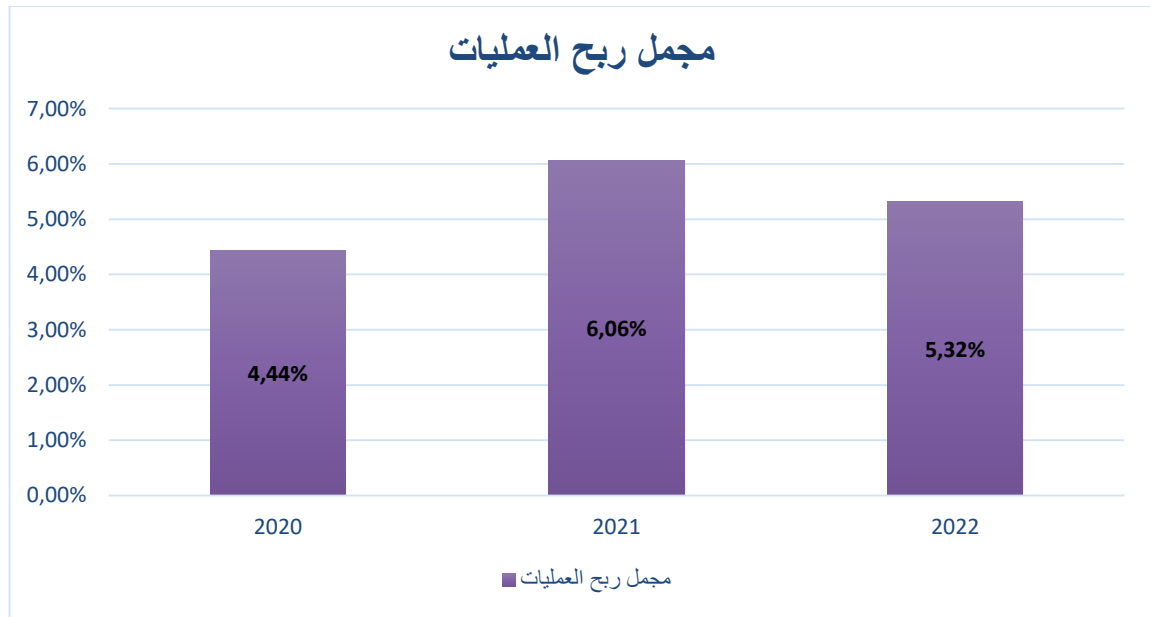
1-معدل ربح العمليات= الربح الإجمالي/ المبيعات

الجدول رقم (2-1): نسبة معدل ربح العمليات للسنوات 2020 – 2021 – 2022 في شركة التأمين SAA

السنوات	الربح الإجمالي	المبيعات	معدل ربح العمليات
2020	1010497343.77	22766116409.99	4.44 %
2021	1363526720.73	22516201754.10	6.06 %
2022	1245113162.30	23409362916.51	5.32 %

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل البياني رقم : (2-3) نسبة معدل ربح العمليات



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-10)

التفسير

من خلال الجدول نجد أن معدل مجمل ربح العمليات يبين لنا قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من مبيعاتها الأساسية حيث قدرت النسبة خلال سنة 2020 ب 4.44 % لترتفع خلال سنة 2021 حيث بلغت 6.06 % أما في سنة 2022 فقد انخفضت لتصل الى 5.32 %، وهذا يبين ان المؤسسة تتحكم نسبيا في مبيعاتها.

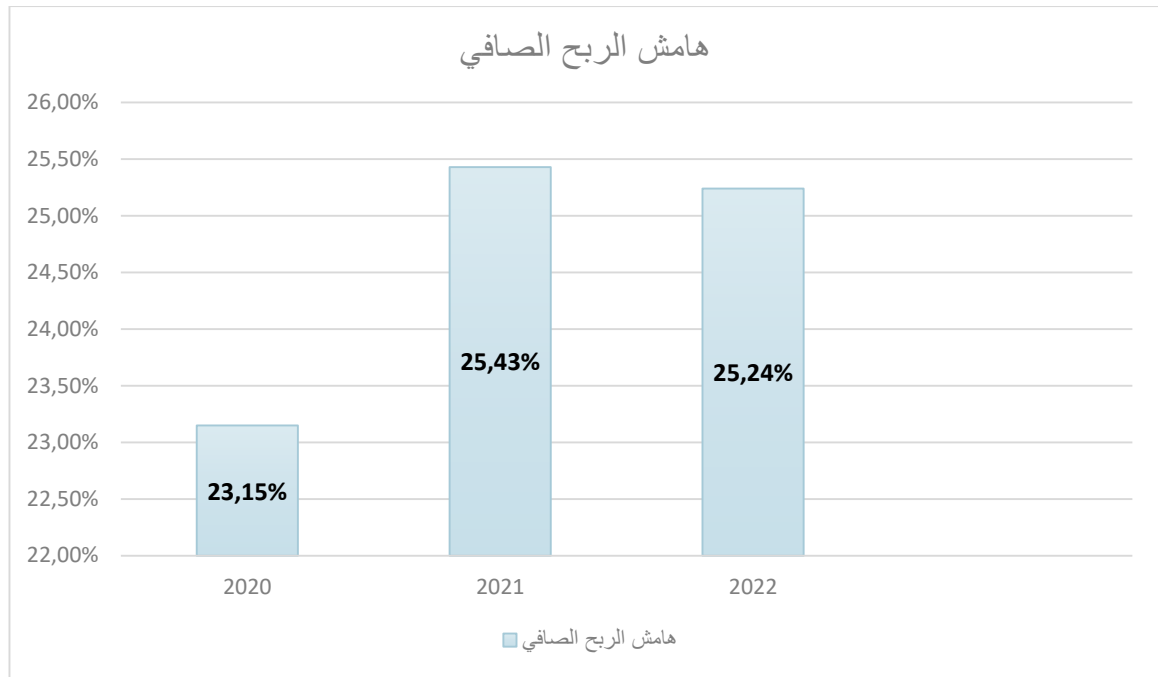
2-هامش الربح الصافي = (صافي أرباح بعد الضريبة / صافي المبيعات)

الجدول رقم (2-2) نسبة هامش الربح الصافي للسنوات 2020 – 2021 – 2022 في شركة التأمين SAA

السنوات	صافي الأرباح بعد الضريبة	صافي المبيعات	هامش الربح الصافي
2020	2635614377.94	11383544664.67	23.15 %
2021	2882978639.92	11332670611.67	25.43 %
2022	3147906248.51	12471423135.62	25.24 %

*المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل البياني رقم: (2-4) نسبة هامش الربح الصافي



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-11)

التفسير:

من خلال الجدول الذي يمثل تطور نسبة هامش الربح الصافي خلال فترة الدراسة التي تمثل مدى مساهمة كل دينار واحد من المبيعات في تحقيق الربح الصافي للمؤسسة، حيث سنة 2020 بلغت نسبة 23.15 % لترتفع سنة 2021 بنسبة 25.43% لتعاود الانخفاض في سنة 2022 حيث بلغت 25.24 %، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تحمل المخاطر.

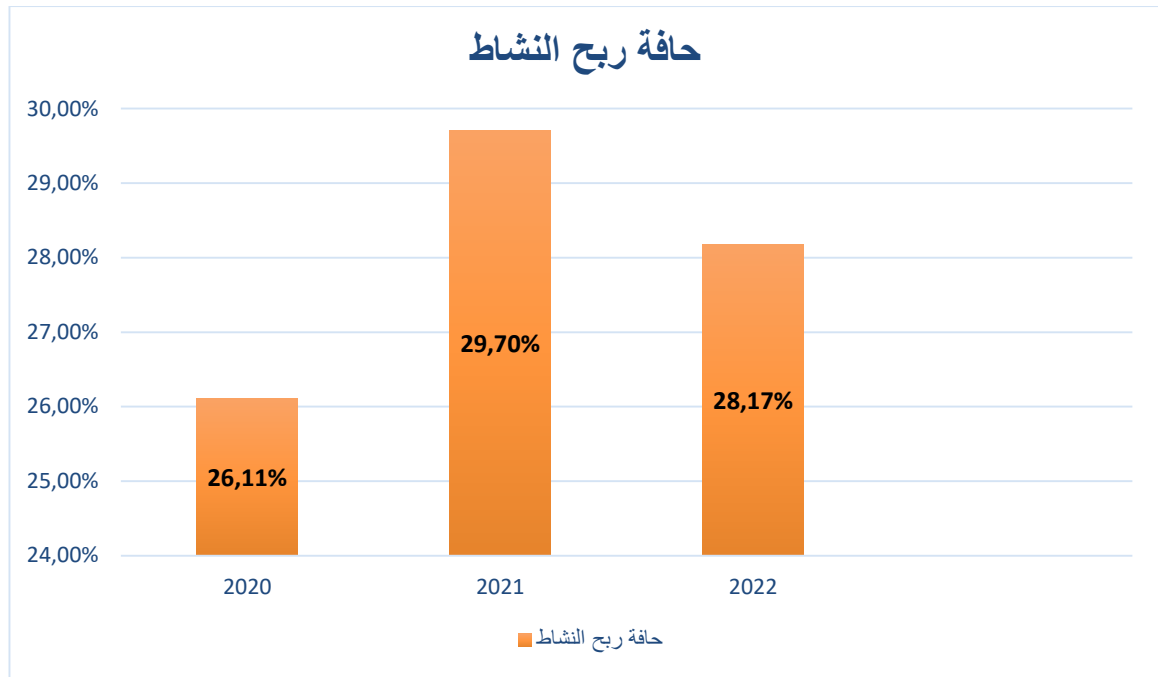
3- حافة ربح النشاط = ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات

جدول رقم (2-3) نسبة حافة ربح النشاط للسنوات 2020 – 2021 – 2022 في شركة التأمين SAA

السنوات	ربح النشاط قبل الفوائد	صافي المبيعات	حافة ربح النشاط
2020	2972968204.30	11383544664.67	26.11 %
2021	3366690827.60	11332670611.67	29.70 %
2022	3513402319.66	12471423135.62	28.17 %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم (2-5): نسبة حافة ربح النشاط



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-12)

التفسير:

من خلال الجدول الذي يمثل تطور نسبة حافة ربح النشاط خلال فترة الدراسة التي تبين كفاءة المؤسسة في تسيير مختلف نشاطاتها حيث سجلت قيم موجبة طيلة فترة الدراسة ولهذه النسب دلالة على أن المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها من خلال مواردها المتاحة، حيث تم تسجيل نسبة 26.11 % سنة 2020 لترتفع سنة 2021 حيث قدرت 29.70% لتعاود الانخفاض خلال سنة 2022 حيث سجلت بنسبة 28.17 %.

الفرع الثاني: مؤشرات ربحية الاستثمارات

تقسم هذه المؤشرات إلى عدة حسابات عددية نذكر منها:

1-معدل العائد على حقوق الملكية:

يحسب هذا العائد بالانطلاق من العلاقة التالية:

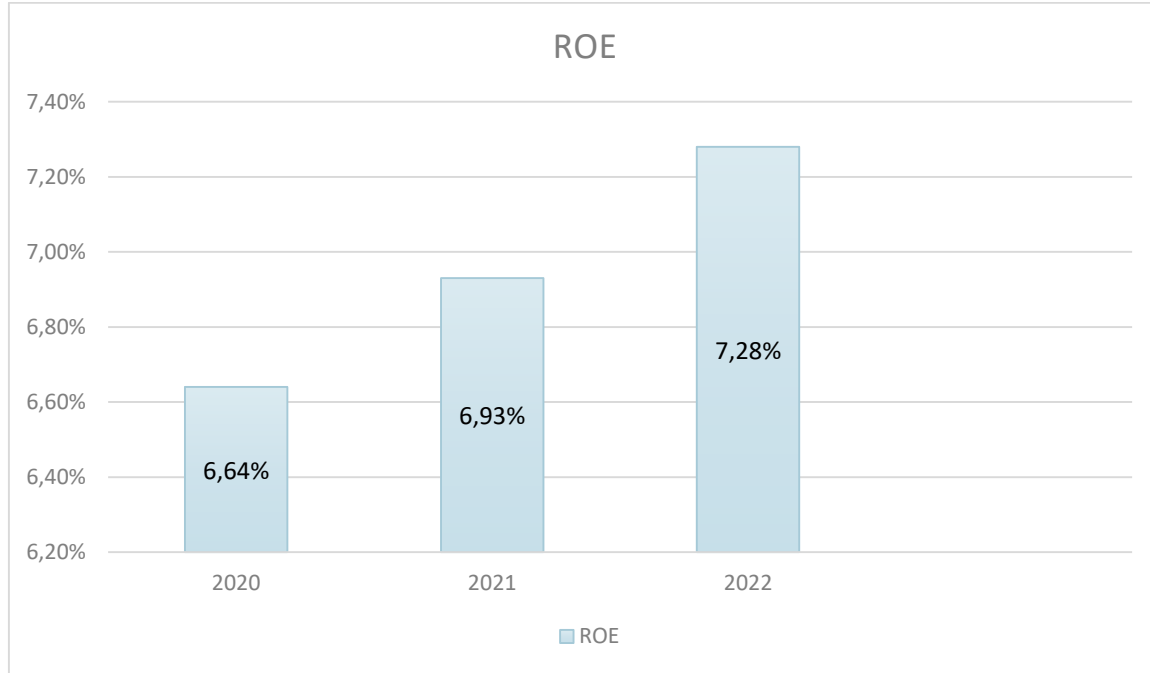
معدل العائد على حقوق الملكية ROE = صافي النتيجة / حقوق الملكية

جدول رقم: (2-4) معدل العائد على حقوق الملكية للسنوات 2020 – 2021 – 2022 في شركة التأمين SAA

السنوات	صافي النتيجة	حقوق الملكية	ROE
2020	2635614377.94	39678361356.01	% 06.64
2021	2882978639.92	41561339995.93	% 06.93
2022	3147906248.51	43209246244.44	% 07.28

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم (2-6) معدل العائد على حقوق الملكية ROE



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-13)

التفسير:

من خلال الجدول الذي يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة حيث سنة 2020 قدرت هذه النسبة بـ 6.64 % لترتفع سنة 2021 بنسبة 6.93 % لتعاود الارتفاع في سنة 2022 إذ قدرت بـ 7.28 %، وسبب هذا الارتفاع الزيادة في حقوق الملكية حيث أثرت هذه الزيادة على النتيجة الصافية. وهذا يدل على قدرة الشركة على تحقيق أرباح من خلال استخدام أموال المالكين وكفاءتها، إذ أن النسب خلال السنوات الثلاثة لا تقل على الحد المسموح به ألا وهو 5 %.

2-معدل العائد على الموجودات ROA

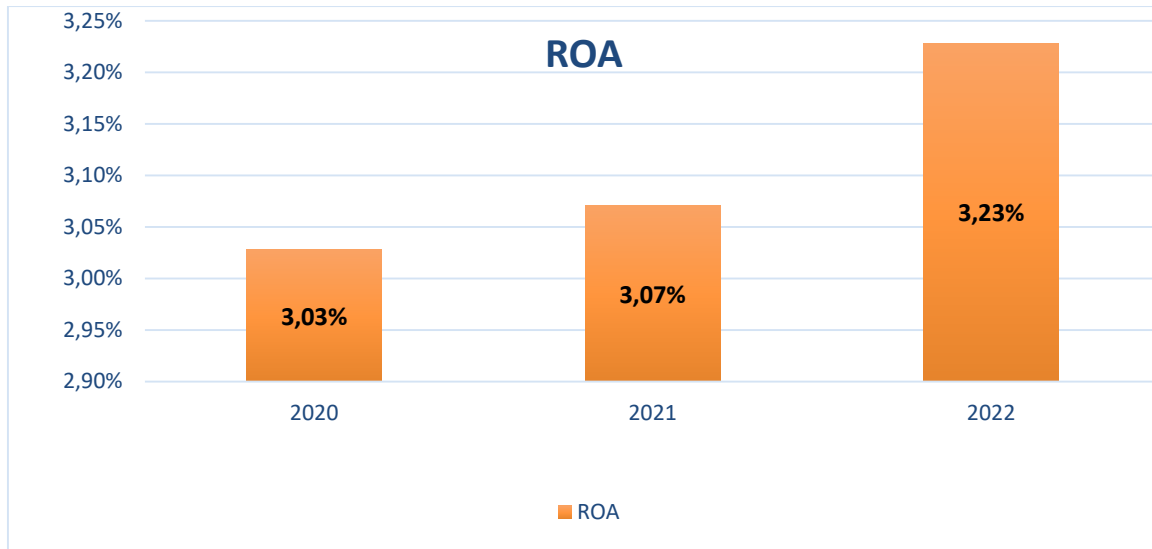
معدل العائد على الموجودات ROA = الربح الصافي / مجموع الأصول

جدول رقم: (2-5) معدل العائد على الموجودات للسنوات 2020 – 2021 – 2022 في شركة التأمين SAA

السنوات	الربح الصافي	مجموع الأصول	ROA
2020	2635614377.94	87032948853.15	%3.03
2021	2882978639.92	93894734364.35	%3.07
2022	3147906248.51	97504235604.99	%3.23

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم: (2-7) معدل العائد على الموجودات ROA



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-14)

التفسير:

من خلال الجدول الذي يمثل تطور معدل العائد على الموجودات خلال فترة الدراسة والذي يدل على مدى قدرة المؤسسة في استخدام أموالها الداخلية والتي ساهمت في تحقيق نتيجة صافية موجبة طيلة فترة الدراسة حيث سجلت نسبة معدل العائد على الموجودات سنة 2020 سنة ب 3.03 % لترتفع خلال السنتين الموالتين 2021, 2022 حيث قدرت ب 3.07% و 3.23% على التوالي.

إن ارتفاع نسبة معدل العائد على الموجودات يدل على كفاءة الإدارة في توظيف مواردها المالية بالشكل الذي يعظم الأرباح.

3- معدل العائد على الاستثمار ROI

إن معدل العائد على الاستثمار يعتبر مهم بالنسبة للشركة خاصة لأنها تتركز عليه لهذا تقوم بقياسه بالطريقة التالية:

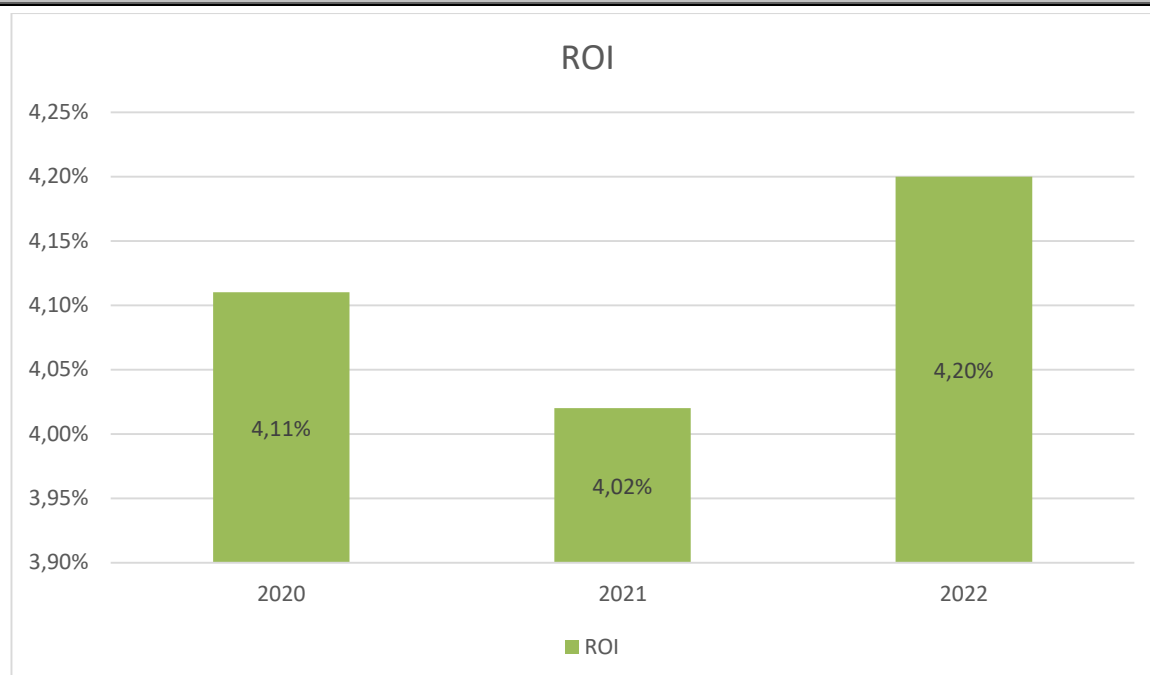
معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح / تكلفة الاستثمار

الجدول رقم (2-6) معدل العائد على الاستثمار للسنوات 2020 – 2021 – 2022 في شركة التأمين SAA

السنوات	صافي الربح	تكلفة الاستثمار	ROI
2020	2635614377.94	64140531400.61	4.11 %
2021	2882978639.92	71764987257.48	4.02 %
2022	3147906248.51	75009438682.06	4.20 %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم: (2-8) معدل العائد على الاستثمار ROI



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-15)

التفسير:

من خلال الجدول السابق المتمثل في تطور نسبة معدل العائد على الاستثمار طوال فترة الدراسة بحيث سجلت سنة 2020 نسبة قدرها 4.11 % ثم انخفضت سنة 2021 حيث قدرت ب 4.02 % لترتفع مرة اخرى سنة 2022 حيث قدرت ب 4.20 %

متوسط العائد على الاستثمار في الشركة خلال فترة الدراسة متوازن وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة ومدى قدرتها في استخدام الأموال المتاحة لديها لتحقيق الأرباح والنتائج الموجبة من خلال الاستغلال الأمثل لأصول المؤسسة.

4- القوة الإيرادية:

نقوم بقياسه بالطريقة التالية:

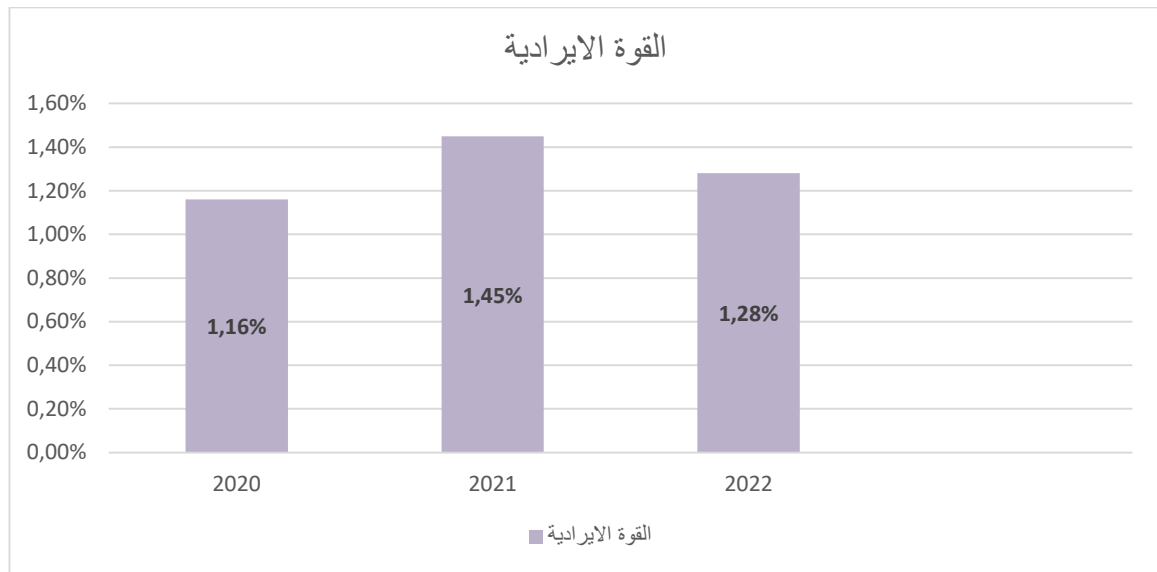
معدل القوة الإيرادية = صافي ربح العمليات/ الأصول

الجدول رقم (2-7): معدل القوة الإيرادية للسنوات 2020 – 2021 – 2022 في شركة التأمين SAA

السنوات	صافي ربح العمليات	الأصول	القوة الإيرادية
2020	1010497343.77	87032948853.15	% 1.16
2021	1363526720.73	93894734364.35	% 1.45
2022	1245113162.30	97504235604.99	% 1.28

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم: (2-9) معدل القوة الإيرادية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-16)

التفسير:

من خلال الجدول نستنتج أن الشركة قادرة على تحقيق ربحها التشغيلي من أنشطتها الرئيسية حيث بلغت النسبة خلال السنوات الثلاثة 2022-2021-2020 على التوالي 1.16 %، 1.45 %، 1.28 %، وهي تبين قدرة المبيعات على تحقيق الربح التشغيلي للشركة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التعرف أثار قواعد الحوكمة على تحسين الربحية في شركة التأمين SAA وذلك انطلاقاً من واقع تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة، كما تم التطرق إلى مختلف المؤشرات المالية لاسيما مؤشرات الربحية انطلاقاً من ربحية المبيعات إلى ربحية الاستثمارات وتبين لنا أن هناك علاقة بين قواعد الحوكمة ونسب الربحية والسبب يعود إلى النتائج المحاسبية الموجبة لمعظم السنوات، مما يدل على أن إدارة المؤسسة قادرة على تغطية مواردها من خلال القرارات الإدارية الناجحة وكذلك تمكينها من التوسع.

الخاتمة

تعد حوكمة الشركات الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها وتقليص حجم المخاطر التي تواجهها وهو ما يؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها بحيث يحاول القائمون على تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة وهي تحقيق الربحية، وهذا ما جعل العديد من المنظمات والهيئات الدولية إلى البحث عن أساليب وآليات تحقيق الربحية في ظل خصائص الشركات الكبرى.

فمن بين المعايير التي تم التطرق إليها نسب الربحية حيث تعكس قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات أو تلك المرتبطة بالأموال المستثمرة في الشركة، فالربحية ضرورية لقدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار حيث تسعى الشركة إلى تعظيم القيمة المالية للمؤسسة وكذا التوازن بين هدي توفير السيولة وتحسين الربحية وتحقيق ربحية الشركة من خلال الكفاءة في استغلال أصولها ومواردها.

ومن خلال النتائج تم الوصول إلى أن أصول أي منشأة تحقق أرباحا تتناسب طرديا مع التزامها بقواعد الحوكمة حيث يمكن القول أن الحوكمة لازمة لتحسين الأداء المالي لذا يجب على الشركة إعطاء عناية للموازنة بينهما والآثار التي من الممكن أن تنشأ عن هذه الموازنة، وذلك من خلال تطبيق قواعد الحوكمة.

ومن أهم النتائج التي استخلصت من الدراسة وجدنا أن:

- 1- للحوكمة دور بارز وأهمية في تحسين ربحية المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال تطبيق القواعد المنصوص عليها.
- 2- شركة التأمين هي مؤسسة مالية وغير مصرفية.
- 3- تهدف شركة التأمين إلى تعظيم قيمة المؤسسة وكذا الملاءمة بين هدي الالتزام بقواعد الحوكمة وتحسين الربحية.
- 4- تؤكد الشركة على الإفصاح الدقيق والشامل والذي يتم في الوقت المناسب، وتقوم المؤسسة بتعيين مدقق خارجي وهو خبير محاسبي للقيام بالمراجعة الخارجية السنوية والإدلاء برأيه الحيادي حول شرعية وقانونية سير النشاط المحاسبي والمالي للمؤسسة.
- 5- تقوم الشركة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وذلك من أجل توجيه مختلف الفاعلين نحو أداء أفضل.

نتائج اختبار الفرضيات:

- 1_الفرضية الأولى: تتمثل مؤشرات الربحية في نوعين أساسيين ألا وهما ربحية المبيعات وربحية الاستثمارات، وهما من أهم النسب التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة لاسيما تحقيق الأرباح وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- 2_الفرضية الثانية: هناك علاقة بين الأداء المالي وحوكمة الشركات، وهذا ما لاحظناه من خلال دراسة أهم قواعد الحوكمة وانعكاسها على الوضعية المالية للمؤسسة والحد من المخاطر المتوقعة.
- 3_الفرضية الثالثة: تقوم شركة التأمين SAA بتطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة والتي من شأنها المساهمة بشكل فعال في تحسين أداءها المالي، إذ أن المؤشرات الربحية التي تحصلنا عليها كانت معظمها نسب مقبولة تعكس وضعيتها المالية نظرا للتحكم الرشيد للإدارة في قراراتها المالية.

التوصيات والاقتراحات:

- _ ضرورة وضع قانون توجيهي يلزم المؤسسات بتطبيق قواعد الحوكمة.
- _ يجب على شركة التأمين SAA تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال القيام بنشر المعلومات بشكل كافي وصريح.
- _ لعمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيق قواعد وآليات الحوكمة والممارسة السليمة لها، ودورها في علاج المشاكل أو الصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات.
- _ على المؤسسة أن تسعى جاهدة في الالتزام بقواعد الحوكمة إذا أرادت الحفاظ على تحقيق الربحية.
- _ ضرورة تحكم المؤسسة في مستوى السيولة من أجل المحافظة على قدرتها بالوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.
- _ على المؤسسة أن تنظر للحوكمة كسياسة، ولتحسين الربحية كهدف.

آفاق الدراسة:

بعد الانتهاء من معالجة الإشكالية التي تدور فحواها عن مدى دور تطبيق قواعد الحوكمة المالية على تحسين ربحية المؤسسات الاقتصادية فإنه يمكن اقتراح بعض المواضيع الهامة التي يمكن طرحها كإشكاليات بغرض دراستها في المستقبل:

- 1- أطر تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية من منظور إسلامي
- 2- مخاطر الاختلال بقواعد الحوكمة وأثرها على الأداء المالي
- 3- الحوكمة وعلاقتها بالنظام المحاسبي الجديد
- 4- صعوبات تطبيق قواعد الحوكمة في الجزائر وآثارها على الاقتصاد الوطني

قائمة المصادر والمراجع

أولاً_ المصادر باللغة العربية:

• الكتب العربية

1. حاكم حسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار البازوري، الأردن، 2001.
2. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الأنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر 2011
4. محمد الشريف بن زواي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
5. سالم صلال راهي الحسنوي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
6. سدره آنسة، حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2004.
7. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم والمبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة 1، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
8. عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
9. عدنان تايه النعيمي، فؤاد أرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
10. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
11. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
12. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية: إطار نظري ومحتوى عملي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2009.
13. كنجو عبود كنجو إبراهيم وهي فهد، الإدارة المالية الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
14. محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
15. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
16. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

17. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 1999.

18. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.

19. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

20. ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة - مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان، 2009.

21. وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، وسط البلد، الأردن، 2015.

• البحوث الجامعية (أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير)

22. الزهرة فرحاني، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

23. جمال الدين كعواش، تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2009.

24. فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

25. قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، 2019.

26. منير عباد، أثر هيكل رأس المال على ربحية وقيمة الشركات، رسالة ماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.

• المجلات العلمية

27. إيمان عتارسية، محمد خميسي بن رجم، المتاجرة بالملكية تحت تأثير تحليل ربحية المؤسسة ونشاطها التشغيلي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، 2016.

28. عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد الرابع، 2013.

29. عمر شريفي، "التدقيق الداخلي كأحد الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السابع، 1، جامعة سطيف، 2015.

30. عمر شريفي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

• التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية والندوات)

31. زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي 7-8 ديسمبر 2010.
32. سارة بن تومي، سمية فوضيلي، مداخلة بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04 و 05 ديسمبر 2012.
33. عبد الفتاح بوخمخم، نظريات الفكر الاقتصادي تطور وتباين أم تنوع وتكامل، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ديسمبر 2012.
34. عماد محمد أبوعجيلة، نجيب سالم بيوض، "مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين الليبية"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، 11-13 نوفمبر 2019.
35. قريشي بالعيد، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي 2012.
36. مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، دمشق، 15-16 تشرين 2008.
37. مولاي لخضر، حوكمة الشركات العائلية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013.

ثانياً_المصادر باللغة الأجنبية:

الكتب:

38. Moffett, M. and others, **Governance and Performance**, Theory- Based Evidence from US CoastGuard Inspections, Bush School Working Paper NO 406, March 2004.
 39. WASEEM. A and al, **Determinants of textile firms' profitability in pakistan**, Forman journal of economic studies, Vol.11, 2015.
- المجلات العلمية
40. Michael C. Jensen, William H. Meckling, **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, Journal of Financial Economics, October, 1976.
 41. WAHLEN.J and al, **financial reporting, financial statement analysis and valuation**, 7th Edition, South-western Edition, Mason, 2010.

42. Joseph A. Grundfest, Max Berueffy, **the treadway commission report: tow years later** .prepared for the sixteenth Annual securities regulation institute the university of california, san diego, 26 January 1989.

الملاحق

الملحق 1

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 000016001269222

Désignation de l'entreprise : SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE - SAA -

Activité: ASSURANCES

Adresse: Quartier des Affaires Bab ezzaouar Alger

Exercice clos le : 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	Montants	2020	2020	2019
	Bruts	Amortissements	Net	Net 2019
	2020	Provisions et pertes de valeurs 2020	2020	
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	280 405 709,82	180 763 243,17	99 642 466,65	102 666 034,57
Immobilisations corporelles				
- Terrains	6 132 619 215,20		6 132 619 215,20	5 398 432 314,94
- Bâtiments	19 242 137 395,02	4 463 072 830,06	14 779 064 564,96	16 111 950 233,41
- Immeubles de Placement	1 480 762 681,22	790 886 605,03	689 876 076,19	760 556 176,37
- Inst. Tech. matériel et outillage				
- Autres immobilisations corporelles	1 925 022 389,88	1 144 511 435,32	780 510 954,56	830 512 246,34
- Immobilisations en concession	122 527 588,00	29 673 901,39	92 853 686,61	96 566 643,82
Immobilisations en cours	1 460 317 057,10		1 460 317 057,10	902 190 516,69
Immobilisations financières				
- Titres mis en équivalence				
- Autres participations et créances rattachées	5 252 547 646,06	1 058 020 448,63	4 194 527 197,43	4 248 796 043,26
- Autres titres immobilisés	34 302 631 117,06		34 302 631 117,06	31 656 304 178,90
- Prêts et autres actifs financiers non courants	127 938 950,48		127 938 950,48	234 294 435,71
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	66 974 850,76		66 974 850,76	35 692 231,91
- Impôts différés actif	1 413 575 263,61		1 413 575 263,61	1 301 105 652,72
TOTAL ACTIF NON COURANT	71 807 459 864,21	7 666 928 463,60	64 140 531 400,61	61 679 066 708,64
ACTIF COURANT				
Provisions techniques d'assurance				
- Part de la coassurance cédée				
- Part de la réassurance cédée	3 136 004 106,95		3 136 004 106,95	2 917 949 924,46
Créances et emploi assimilés				
- Cessionnaires & Cédants débiteurs	849 831 156,96		849 831 156,96	655 820 886,90
- Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	8 508 722 851,18	2 647 784 422,92	5 860 938 428,26	5 825 610 211,83
- Autres débiteurs	1 221 607 330,68	43 620 535,49	1 177 986 795,19	625 486 768,17
- Impôts et assimilés	152 302 094,95	22 674 994,34	129 627 100,61	57 527 868,31
- Autres créances et emplois assimilés	171 836 166,82		171 836 166,82	182 003 075,91
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants	7 401 404 000,00		7 401 404 000,00	9 065 330 000,00
- Trésorerie	4 184 326 870,67	19 537 172,92	4 164 789 697,75	3 829 270 797,51
TOTAL ACTIF COURANT	25 626 034 578,21	2 733 617 125,67	22 892 417 452,54	23 158 999 533,09
TOTAL GENERAL ACTIF	97 433 494 442,42	10 400 545 589,27	87 032 948 853,15	84 838 066 241,73



الملحق 2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 000016001269222

Désignation de l'entreprise : SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE - SAA -

Activité: ASSURANCES

Adresse: Quartier des Affaires Bab ezzaouar Alger

Exercice clos le :

31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	30 000 000 000,00	30 000 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])	6 869 637 835,60	5 673 904 859,90
Écart d'évaluation	173 109 142,47	173 109 142,47
Écart d'équivalence [1]		
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])	2 635 614 377,94	2 195 732 975,70
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante [1]		
Part des minoritaires [1]		
TOTAL I	39 678 361 356,01	38 042 746 978,07
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	978 008 600,00	1 920 224 600,00
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes	92 853 686,61	96 566 643,82
Provisions réglementées	3 202 651 754,99	2 854 291 847,19
Provisions et produits comptabilisés d'avance	2 181 726 026,43	2 318 020 619,42
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2 578 148 982,44	2 391 731 086,10
TOTAL II	9 031 389 050,47	9 580 834 796,53
PASSIF COURANT		
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	27 769 689 570,89	27 154 669 726,80
- Acceptations	565 216 525,24	351 716 383,83
Dettes et ressources rattachées		
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	3 411 751 138,06	2 956 666 682,69
- Assurés et intermédiaires d'assurance	677 137 400,11	641 860 796,12
Impôts	1 503 441 897,99	2 080 136 587,67
Autres dettes	4 395 715 346,37	4 029 169 277,47
Trésorerie Passif	246 568,01	265 012,55
TOTAL III	38 323 198 446,67	37 214 484 467,13
TOTAL PASSIF (I+II+III)	87 032 948 853,15	84 838 066 241,73



الملحق 3

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 000016001269222

Désignation de l'entreprise : SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE -SAA-

Activité: ASSURANCES

Adresse: Quartiers des affaires Bab ezzaouar Alger

Exercice du : 01/01/2020 Au 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	OPERATIONS BRUTES 2020	CESSIONS ET RETROCESSIONS 2020	OPERATIONS NETTES 2020	OPERATIONS NETTES 2019
Primes émises sur opérations directes	25 703 076 723,45	5 070 218 345,34	20 632 858 378,11	23 769 992 401,95
Primes acceptées	1 337 640 799,95		1 337 640 799,95	861 848 481,77
Primes émises reportées	990 308 822,62	9 909 320,86	980 399 501,77	11 868 866,96
Primes acceptées reportées	-184 782 269,84		-184 782 269,84	-67 125 127,21
I-Primes acquises à l'exercice	27 846 244 076,18	5 080 127 666,19	22 766 116 409,99	24 576 584 623,46
Prestations (sinistres) sur opérations directes	13 312 544 996,45	1 071 723 177,45	12 240 821 819,00	12 965 057 550,22
Prestations (sinistres) sur acceptations	37 513 270,05	-6 382,23	37 521 652,28	26 385 113,30
II-Prestations (sinistres) de l'exercice	13 350 058 266,50	1 071 714 795,22	12 278 343 471,28	12 991 443 663,52
Commissions reçues en réassurance		-972 706 793,16	972 706 793,16	942 715 605,57
Commissions versées en réassurance		76 935 067,20	-76 935 067,20	-46 671 731,19
III-Commissions de réassurance				
Subventions d'exploitation d'assurance	0,00	-895 771 725,96	895 771 725,96	896 043 874,38
IV-Marge d'Assurance Nette	14 496 185 809,68	3 112 641 145,01	11 383 544 664,67	12 481 184 834,32
Sous-traitance général				
Location				
Services				
Exterieurs				
Primes d'assurances	23 107 150,69		23 107 150,69	49 054 009,04
Personnel à l'extérieur de l'entreprise	57 455 957,83		57 455 957,83	61 458 841,33
Rémunération d'intermédiaires et administrateurs	765 531 580,37		765 531 580,37	117 332 204,43
Déplacements, missions et réceptions	1 790 422 862,49		1 790 422 862,49	1 876 987 448,97
Autres services	51 011 568,59		51 011 568,59	99 645 492,66
Charges de personnel	641 687 543,00		641 687 543,00	768 288 737,50
Impôts, taxes & versements assimilés	4 814 077 978,67		4 814 077 978,67	5 474 484 854,75
Production immobilisée	524 527 272,73		524 527 272,73	582 638 193,71
Autres produits opérationnels	-640 487 127,65		-640 487 127,65	-383 335 281,29
Autres charges opérationnelles	160 828 579,28		160 828 579,28	167 260 716,58
Dotations aux amortissements, Provisions, Pertes de valeur	2 603 832 461,48		2 603 832 461,48	3 210 886 375,51
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-418 948 506,58		-418 948 506,58	-372 714 290,58
V-Résultat Technique Opérationnel	4 123 138 488,78	3 112 641 145,01	1 010 497 343,77	829 197 531,71
Produits financiers	2 112 638 790,47		2 112 638 790,47	1 878 768 579,39
Charges financières	150 167 929,94		150 167 929,94	170 423 527,70
VI-Résultat Financier	1 962 470 860,53		1 962 470 860,53	1 708 345 051,69
VII-Résultat Ordinaire (V + VI)	6 085 609 349,31	3 112 641 145,01	2 972 968 204,30	2 537 542 583,40
Éléments extraordinaires (produits) (*)				
Éléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat Extraordinaire	0	0	0	0
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	449 823 437,25		449 823 437,25	674 783 177,21
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	-112 469 610,89		-112 469 610,89	-332 973 569,51
IX-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	5 748 255 522,95	3 112 641 145,01	2 635 614 377,94	2 195 732 975,70

(*) A détailler sur état annexe à joindre



الملحق 4

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 000016001269222

Désignation de l'entreprise SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Activité ASSURANCES

Adresse Quartiers D'affaires Bab ezzouar Alger

Exercice clos le 31/12/2021



ACTIF	2021		2020	
	Bruts	Provisions et amortissements	Net	Net 2020
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	280 747 709,82	192 895 469,70	87 752 240,12	99 642 466,65
Immobilisations corporelles				
- Terrains	6 552 419 215,20		6 552 419 215,20	6 132 619 215,20
- Bâti	20 500 498 697,87	5 072 186 348,76	15 428 312 349,11	14 779 064 564,96
- Immeubles de Placement	1 487 761 714,72	821 149 339,17	666 612 375,55	689 676 076,19
- Equipement				
- Autres immobilisations corporelles	1 953 759 984,28	1 182 181 855,78	771 578 128,50	780 510 954,56
Immobilisations en concession	122 527 568,00	33 386 858,60	89 140 729,40	92 853 686,61
Immobilisations en cours	917 719 222,81		917 719 222,81	1 460 317 057,10
Immobilisations financières				
- Titres mis en équivalence				
- Autres participations et créances rattachées	5 702 547 646,06	1 040 116 741,88	4 662 430 904,18	4 194 527 197,43
- Autres titres immobilisés	40 906 212 205,59		40 906 212 205,59	34 302 631 117,06
- Prêts et autres actifs financiers non courants	207 552 786,52		207 552 786,52	127 938 950,48
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	66 361 688,84		66 361 688,84	66 974 850,76
- Impôts différés actif	1 408 895 411,66		1 408 895 411,66	1 413 575 263,61
TOTAL ACTIF NON COURANT	80 107 003 871,37	8 342 016 613,89	71 764 987 257,48	64 140 531 400,61
ACTIF COURANT				
Provisions techniques d'assurance				
- Part de la coassurance cédée				
- Part de la réassurance cédée	5 015 685 260,17		5 015 685 260,17	3 136 004 106,95
Créances et emplois assimilés				
- Cessionnaires & Cédants débiteurs	2 028 303 141,18		2 028 303 141,18	849 831 156,96
- Assurés, Intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	8 923 083 165,24	2 783 335 537,13	6 139 747 628,11	5 880 938 428,26
- Autres débiteurs	736 270 621,44	42 398 167,01	693 872 454,43	1 177 986 795,19
- Impôts et assimilés	233 432 498,64	22 674 994,34	210 757 504,30	129 627 100,81
- Autres créances et emplois assimilés	164 835 880,74		164 835 880,74	171 836 166,82
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants	1 672 246 000,00		1 672 246 000,00	7 401 404 000,00
- Trésorerie	6 042 134 808,95	37 835 571,01	6 004 299 237,94	4 164 789 697,75
TOTAL ACTIF COURANT	25 015 991 376,36	2 886 244 269,49	22 129 747 106,87	22 892 417 452,54
TOTAL GENERAL ACTIF	105 122 995 247,73	11 228 260 883,38	93 894 734 364,35	87 032 948 853,15



الملحق 5

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 000016001269222

Désignation de l'entreprise : SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Activité: ASSURANCES

Adresse: Quartiers D'affaires Bab ezzouar Alger

Exercice clos le

BILAN PASSIF

BILAN PASSIF		
2022		
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	30 000 000 000,00	30 000 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])	8 505 252 213,54	6 869 637 835,60
Écart d'évaluation	173 109 142,47	173 109 142,47
Écart d'équivalence [1]		
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])	2 882 978 639,92	2 635 614 377,94
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante [1]		
Part des minoritaires [1]		
TOTAL I	41 561 339 995,93	39 678 361 356,01
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	30 730 000,00	976 008 600,00
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes	389 140 729,40	92 853 686,61
Provisions réglementées	3 623 173 235,73	3 202 651 754,99
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 893 872 219,24	2 181 726 026,43
Fonds ou valeurs reçues des réassureurs	4 176 535 530,05	2 578 148 982,44
TOTAL II	10 113 451 714,42	9 031 389 050,47
PASSIF COURANT		
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	30 561 485 984,38	27 769 689 570,89
- Acceptations	640 238 009,92	565 216 525,24
Dettes et ressources rattachées		
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	4 106 051 472,65	3 411 751 138,06
- Assurés et intermédiaires d'assurance	713 263 859,24	677 137 400,11
Impôts	2 171 831 386,24	1 503 441 897,99
Autres dettes	4 026 849 768,22	4 395 715 346,37
Trésorerie Passif	222 173,35	246 568,01
TOTAL III	42 219 942 654,00	38 323 198 446,67
TOTAL PASSIF (TOTAL III)	93 894 734 364,35	87 032 948 853,15

الملحق 6

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 000016001259222

Désignation de l'entreprise : SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Activité : ASSURANCES

Adresse : Quartiers D'affaires Bab ezzouar Alger

Exercice du 01/01/2021 Au 31/12/2021

COMPTES RESULTATS



RUBRIQUES	OPERATIONS		OPERATIONS	
	2021	2020	2021	2020
Primes émises sur opérations directes	27 612 302 627,75	6 188 422 246,52	21 423 880 381,23	20 632 858 378,11
Primes acceptées	1 630 922 076,92		1 630 922 076,92	1 337 640 799,95
Primes émises reportées	-626 042 021,07	-169 587 148,22	-457 054 872,85	980 399 501,77
Primes acceptées reportées	-81 545 831,20		-81 545 831,20	-184 782 289,84
I-Primes acquises à l'exercice	28 535 036 852,40	6 018 835 098,30	22 516 201 754,10	22 766 116 409,99
Prestations (sinistres) sur opérations directes	14 546 977 220,34	2 377 149 850,13	12 169 827 370,21	12 240 821 819,00
Prestations (sinistres) sur réceptions	38 436 092,34	-558 957,65	38 995 049,99	37 521 652,28
II-Prestations (sinistres) de l'exercice	14 585 413 312,68	2 376 590 892,48	12 208 822 420,20	12 278 343 471,28
Commissions reçues en réassurance		-1 129 230 520,31	1 129 230 520,31	972 706 793,16
Commissions versées en réassurance		103 939 242,54	-103 939 242,54	-76 935 067,20
III-Commissions de réassurance	0,00	-1 025 291 277,77	1 025 291 277,77	895 771 725,96
Subventions d'exploitation d'assurance				
IV-Marge d'exploitation nette	13 949 623 539,72	2 616 952 928,05	11 332 670 611,67	11 383 544 654,67
Services				
Sous-traitance général				
Location	27 751 584,11		27 751 584,11	23 107 150,69
Extérieurs				
Primes d'assurances	57 747 091,96		57 747 091,96	57 455 957,83
Personnel à l'extérieur de l'entreprise	837 302 022,34		837 302 022,34	765 531 580,37
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	2 084 388 398,86		2 084 388 398,86	1 790 422 862,49
Déplacements, missions et réceptions	78 462 625,47		78 462 625,47	51 011 568,59
Autres services	639 945 522,75	639 945 522,75	639 945 522,75	641 687 543,00
Charges de personnel	5 031 406 250,48		5 031 406 250,48	4 814 077 970,67
Impôts, taxes et versements assimilés	567 056 451,96		567 056 451,96	524 527 272,73
Production immobilisée				
Autres produits opérationnels	-664 424 718,85		-664 424 718,85	-640 487 127,65
Autres charges opérationnelles	152 294 200,92		152 294 200,92	160 828 579,28
Dotations aux amortissements, Provisions, Pertes de valeur	2 281 724 000,62		2 281 724 000,62	2 603 832 461,48
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-1 124 509 539,68		-1 124 509 539,68	-418 948 506,58
V-Résultat des activités opérationnelles	3 980 479 648,78	2 616 952 928,05	1 363 526 720,73	1 010 497 343,77
Produits financiers	2 117 993 004,94		2 117 993 004,94	2 112 638 790,47
Charges financières	114 828 898,07		114 828 898,07	150 167 929,94
VI-Résultat Financier	2 003 164 106,87	2 003 164 106,87	2 003 164 106,87	1 962 470 860,53
VII-Résultat Ordinaire (V + VI)	5 983 643 755,65	2 616 952 928,05	3 366 690 827,60	2 972 968 204,30
Éléments extraordinaires (produits) (*)	0,00	0,00	0,00	0,00
Éléments extraordinaires (charges) (*)	0,00	0,00	0,00	0,00
VIII-Résultat Extraordinaire	0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	479 032 335,73		479 032 335,73	449 823 437,25
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	4 679 851,95		4 679 851,95	-112 469 610,89
IX-Résultat Net de l'exercice	5 499 931 567,97	2 616 952 928,05	2 882 978 639,92	2 635 614 377,94

(*) A détailler sur état annexe à joindre

29 MAI 2022

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 000016001269222

Désignation de l'entreprise : SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Activité: ASSURANCES

Adresse: Quartiers d'affaires Bab ezzouar Alger

Exercice clos le 31/12/2022

BILAN (ACTIF)



Serie G.n°2 (2010)

ACTIF	Montants	2022	2021
	Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs 2022	Net Net 2021
ACTIFS NON COURANTS			
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles	281 080 537,82	200 947 781,60	80 132 756,22
- Terrains			87 752 240,12
- Bâtiements	6 694 757 415,20		6 694 757 415,20
- Immeubles de Placement	21 684 620 842,96	5 767 175 753,23	15 897 445 089,73
- Inst. Tech. matériel et outillage	1 487 781 714,72	839 127 627,62	648 634 087,10
- Autres immobilisations corporelles			666 612 375,55
- Immobilisations en construction	2 183 552 265,91	1 289 693 555,36	893 858 710,55
Immobilisations en cours	122 731 588,00	37 105 997,63	85 625 590,37
Immobilisations financières	202 252 264,70		202 252 264,70
- Titres mis en équivalence			
- Autres participations et créances rattachées			
- Autres titres immobilisés	5 822 547 646,06	1 044 478 823,00	4 778 068 823,06
- Prêts et autres actifs financiers non courants	44 071 764 886,29		44 071 764 886,29
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cedant	168 326 121,93		168 326 121,93
- Impôts différés actif	73 335 710,73		73 335 710,73
	1 415 237 226,18		1 415 237 226,18
TOTAL ACTIF NON COURANT	84 187 968 220,50	9 178 529 538,44	75 009 438 682,06
ACTIF COURANT			
Provisions techniques d'assurance			
- Part de la coassurance cédée			
- Part de la réassurance cédée			
Créances et emplois assimilés	5 960 911 145,77		5 960 911 145,77
- Cessionnaires & Cédants débiteurs			
- Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	1 667 517 665,11		1 667 517 665,11
- Autres débiteurs	9 682 997 730,63	3 133 146 861,23	6 549 850 869,40
- Impôts et assimilés	782 104 229,33	77 485 338,76	6 139 747 628,11
- Autres créances et emplois assimilés	105 527 595,79	22 674 994,34	693 872 454,43
Disponibilités et assimilés	176 519 208,99		82 852 601,45
- Placements et autres actifs financiers courants			210 757 504,30
- Trésorerie	759 431 200,00		164 835 880,74
	6 621 110 995,91	8 015 654,28	759 431 200,00
			6 613 095 341,63
TOTAL ACTIF COURANT	25 736 119 771,53	3 241 322 848,60	22 494 796 922,93
TOTAL GENERAL ACTIF	109 924 087 992,03	12 419 852 387,04	97 504 235 604,99
			83 894 734 364,35

29 MAI 2023

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 000016001269222

Désignation de l'entreprise : SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Activité: ASSURANCES

Adresse: Quartiers d'affaires Bab ezzouar Alger



Exercice clos le

31/12/2022

BILAN (PASSIF)

P A S S I F	2022	2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé	30 000 000 000,00	30 000 000 000,00
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		
Écart d'évaluation	9 888 230 853,46	8 505 252 213,54
Écart d'équivalence [1]	173 109 142,47	173 109 142,47
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 147 906 248,51	2 882 978 639,92
Part de la société consolidante [1]		
Part des minoritaires [1]		
TOTAL I	43 209 246 244,44	41 561 339 995,93
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)	30 715 000,00	30 730 000,00
Autres dettes non courantes		
Provisions réglementées	85 625 590,37	389 140 729,40
Provisions et produits comptabilisés d'avance	4 023 171 871,12	3 623 173 235,73
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	1 925 225 923,66	1 893 872 219,24
TOTAL II	4 277 229 629,51	4 176 535 530,05
PASSIF COURANT		
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	30 430 209 091,42	30 561 485 984,38
- Acceptations	1 800 045 803,66	640 238 009,92
Dettes et ressources rattachées		
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés		
- Assurés et intermédiaires d'assurance	4 373 576 794,51	4 106 051 472,65
Impôts	763 684 097,12	713 263 859,24
Autres dettes	2 372 766 752,00	2 171 831 386,24
	4 211 483 216,31	4 026 849 768,22
Trésorerie Passif		
	1 255 590,87	222 173,35
TOTAL III	43 953 021 345,89	42 219 942 654,00
TOTAL PASSIF (I+II+III)	97 504 235 604,99	93 894 734 364,35

29 MAI 2023

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F : 000016001269222

Désignation de l'entreprise : SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

Activité: ASSURANCES

Adresse: Quartiers d'affaires Bab ezzouar Alger



Exercice du 01/01/2021 Au 31/12/2022

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		OPERATIONS BRUTES 2022	CESSIONS ET RETROCESSIONS 2022	OPERATIONS NETTES 2022	OPERATIONS NETTES 2021
Primes émises sur opérations directes		28 370 414 024,38	6 849 151 342,30	21 521 262 682,08	21 423 880 381,23
Primes acceptées		1 537 821 354,07	0,00	1 537 821 354,07	1 630 922 076,92
Primes émises reportées		80 943 890,95	-269 758 473,16	350 702 364,11	-457 054 872,85
Primes acceptées reportées		-423 483,75		-423 483,75	-81 545 831,20
I-Primes acquises à l'exercice		29 988 755 785,65	6 579 392 859,14	23 409 362 916,51	22 516 201 754,10
Prestations (sinistres) sur opérations directes		12 811 626 931,68	2 028 007 760,74	10 783 619 170,94	12 169 827 370,21
Prestations (sinistres) sur acceptations		1 298 427 288,06	-796 873,38	1 299 224 161,44	38 995 049,99
II-Prestations (sinistres) de l'exercice		14 110 054 219,74	2 027 210 887,36	12 082 843 332,38	12 208 822 420,20
Commissions reçues en réassurance			-1 230 187 271,81	1 230 187 271,81	1 129 230 520,31
Commissions versées en réassurance			85 283 720,32	-85 283 720,32	-103 939 242,54
III-Commissions de réassurance		0,00	-1 144 903 551,49	1 144 903 551,49	1 025 291 277,77
Subventions d'exploitation d'assurance					
IV-Marge d'Assurance Nette		15 878 701 565,91	3 407 278 430,29	12 471 423 135,82	11 332 670 611,67
Services	Sous-traitance général				
	Location				
Extérieurs	Primes d'assurances	31 629 877,03		31 629 877,03	27 751 584,11
	Personnel à l'extérieur de l'entreprise	64 746 197,78		64 746 197,78	57 747 091,96
Autres services	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	850 509 610,32		850 509 610,32	837 302 022,34
	Déplacements, missions et réceptions	2 042 460 313,20		2 042 460 313,20	2 084 388 398,86
Charges de personnel		115 157 625,90		115 157 625,90	78 462 625,47
		761 159 465,75		761 159 465,75	639 945 522,75
Impôts, taxes & versements assimilés		5 244 895 939,80		5 244 895 939,80	5 031 408 250,48
		433 699 347,23		433 699 347,23	587 056 451,96
Production immobilière					
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles					
Dotations aux amortissements, provisions, pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V-Résultat Technique Opérationnel		4 652 391 592,59	3 407 278 430,29	1 245 113 162,30	1 363 526 720,73
Produits financiers		2 409 036 192,80		2 409 036 192,80	2 117 993 004,94
Charges financières		140 747 035,44		140 747 035,44	114 828 898,07
VI-Résultat Financier		2 268 289 157,36		2 268 289 157,36	2 003 164 106,87
VII-Résultat Ordinaire (V + VI)		6 920 680 749,95	3 407 278 430,29	3 513 402 319,66	3 366 690 827,60
Éléments extraordinaires (produits) (*)		0,00	0,00	0,00	0,00
Éléments extraordinaires (charges) (*)		0,00	0,00	0,00	0,00
VIII-Résultat Extraordinaire		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		371 837 885,67		371 837 885,67	479 032 335,73
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-6 341 814,52		-6 341 814,52	4 679 851,95
IX-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		6 555 184 678,80	3 407 278 430,29	3 147 906 248,51	2 882 978 639,92

(*) A détailler sur état annexe à joindre